

المجال العربي في السلطنة العثمانية

محمد مراد

البلاد العربية تحت الحكم العثماني:

وجد العرب المسلمون في سقوط القسطنطينية على أيدي السلطان محمد الثاني (الفاتح) عام 1453، أنه يشكّل بداية مرحلة تاريخية جديدة يستطيعون معها، لا أن يثأروا فقط من الاندفاع الأوروبي باتجاه ديارهم عبر الحملات الصليبية التي تواصلت خلال قرنين من الزمن (1096 - 1291)، والتي كانت «سبباً رئيساً من أسباب تعطل قوى الإبداع والنمو في الحضارة العربية الإسلامية»⁽¹⁾، وإنما أيضاً في استعادتهم المبادرة من جديد في إحداث اختراق في العمق الأوروبي نفسه بمساعدة القوة الفتية الناهضة المتمثلة، هذه المرة، بالدولة العثمانية. من هنا، تعززت النظرة العربية إلى السلطنة العثمانية على أنها ليست إلا امتداداً طبيعياً لسلطنة السلاجقة⁽²⁾، التي نجحت، ولفترة امتدت لقرن ونصف القرن، في تحقيق وحدة الديار العربية في إطار دولة قامت نظمها وهاكلها التأسيسية على مبادئ الشرع الإسلامي، وهي مبادئ تدين بها الكثرة الغالبة من الجماعة العربية التي اعتنقت الإسلام على أساس المذاهب السنية الأربعة: الحنفي، والحنبلي، والشافعي، والمالكي.

(1) قاسم عبده قاسم: «ماهية الحروب الصليبية»، عالم المعرفة، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 149، أيار 1990، ص 10.

(2) هاملتون جب، وهارولد بوون: «المجتمع الإسلامي والغرب»، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، جزءان، دار المعارف، القاهرة، 1970، الجزء الأول، ص 46.

على قاعدة هذه النظرة العربية للعثمانيين، فإن الفتح العثماني للبلاد العربية بات حاجة تاريخية للعرب المسلمين وليس غزواً عدوانياً أو احتلالاً أجنبياً قائماً على القهر والغلبة. من هنا، فإن الفترة التي استغرقها هذا الفتح لم تكن طويلة، ولم تتجاوز بالتالي، الأربعين سنة (1516 - 1556). ففي عام 1516 أدخل السلطان سليم الأول الملقب بالرهيب، سوريا وفلسطين في دائرة السيطرة العثمانية إثر المعركة الفاصلة التي جرت مع المماليك في مرج دابق شمالي حلب. وبعد عام واحد (1517) امتد الحكم العثماني إلى الحجاز، وإلى مصر واضعاً بذلك خاتمة سريعة لمرحلة طويلة من السيطرة المملوكية.

ومع تولي السلطان سليمان القانوني عرش السلطنة، تواصلت عملية استكمال الفتح العثماني للبلاد العربية. فكان الاستيلاء على العراق (1534)، وعدن (1547)، والحسا (1555)، وبحلول عام 1556 كانت الجزائر وطرابلس الغرب وتونس قد دخلت في حوزة الدولة العثمانية⁽¹⁾.

وإذا كان دخول البلاد العربية تحت الحكم العثماني قد حصل خلال فترات متقاربة، إلا أن ثبات هذا الحكم واستمراره لم يكن واحداً في سائر البلدان المذكورة، فقد برزت عوامل عديدة أفضت إلى إخراج العثمانيين من الديار العربية، وأهم هذه العوامل إثنان: الأول، تمثل بالعديد من الانتفاضات والحركات الإستقلالية التي واجهت الدولة العثمانية، وأبرز هذه الحركات حركة محمد علي الذي نجح في إخراج مصر عن سلطة الدولة المركزية بدءاً من عام 1805، والثاني، تمثل بسياسة الاختراق الأوروبي للسلطنة العثمانية، هذا الاختراق الذي بدأ يتكشف مع نهاية الثلث الأول من القرن التاسع عشر، والذي ترجم عملياً باستيلاء فرنسا على الجزائر عام 1830، وانكلترا على عدن عام 1839. ولم تلبث فرنسا أن استولت على تونس (1881)، وانكلترا على

(1) للمزيد من التفاصيل حول عملية الفتح العثماني للبلاد العربية راجع: ساطع الحصري:

«البلاد العربية والدولة العثمانية»، دار العلم للملايين، بيروت، طبعة ثالثة، 1965، ص 9،

ص ص 40 - 42. وكذلك: لوتسكي: «تاريخ الأقطار العربية الحديث»، دار الفارابي،

بيروت، طبعة ثامنة، 1985، ص 7 - 8.

مصر (1882)، وإيطاليا على ليبيا (1912)، وأخيراً كان خروج المستطيل العربي المتمثل بالعراق وبلاد الشام عن حوزة العثمانيين عام 1918؛ إذ تقاسمته كل من فرنسا وإنكلترا وفقاً للتسويات الاستعمارية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى⁽¹⁾.

التشكّل البنوي للمجتمع العربي :

لَمَّا كان العهد العثماني في البلاد العربية قد امتدّ لفترة تراوحت بين الثلاثة إلى الأربعة قرون متواصلة، فإنّ هذه الفترة كانت كافية لانخراط تلك البلاد في التشكيلة العثمانية؛ هذه التشكيلة التي تركت بصماتها البنيوية على التشكّل التاريخي للمجتمع العربي الحديث، والتي ما تزال تأثيراتها ومفاعيلها مستمرة حتى وقتنا الحاضر. أما أهمّ مرتكزات التشكّل البنائي التي ارتكز إليها المجتمع العربي فكانت على مستويات أربعة :

- 1 - البنية الإدارية
- 2 - البنية العسكرية
- 3 - البنية الدينية
- 4 - بنية السلطة

أولاً: البنية الإدارية :

شكّلت «المقاطعة» الركيزة الأساسية في التنظيم الإداري العثماني، وهو تنظيم ارتكز بدوره، إلى الإيفاء بحاجات الدولة ذات التركيب الهيكلي الإقطاعي - العسكري، من إيرادات الأراضي من الضرائب من جهة، ومن تجنيد المحاربين لخوض الحروب، وهي كثيرة، من جهة أخرى.

(1) حول تقاسم النفوذ الاستعماري في المشرق العربي، راجع دراستنا: «اتفاقا سايكس - بيكو ووعد بلفور في ضوء استراتيجية التجزئة الاستعمارية في المشرق العربي»، المنطلق، العددان 88/89، آذار - نيسان 1992، ص ص 29 - 72.

وإذا كانت الإيالات، (الولايات فيما بعد)، هي الصيغة الإدارية التي اعتمدتها السلطنة العثمانية على مدى الفترة التي حكمت بها البلاد العربية، فإن هذه الولايات وتقسيماتها من ألوية وسناجق تابعة لها كانت تؤلف أو يُعاد تأليفها الإداري، في كل مرة، على أساس المقاطعة أو مجموعة من المقاطعات التي غالباً ما تتشكّل لاعتبارات مالية وعسكرية وليس لاعتبارات إدارية وجغرافية ثابتة ونهائية.

على قاعدة هذه الاعتبارات للمقاطعة، عرفت المقاطعات العربية في ظل السلطنة العثمانية الأنواع الثلاثة التالية⁽¹⁾:

- (أ) المقاطعة الصغيرة التي يقل واردها عن 20 ألف أقة⁽²⁾، وتسمى «تيمار»، وتُمنح إلى «تيمارجي» أو «تيماري».
 - (ب) المقاطعة المتوسطة التي يتراوح واردها بين 20 ألف و100 ألف أقة، وتسمى «زعامت» ويتولى الإشراف عليها «زعيم».
 - (ج) المقاطعة الكبيرة التي يزيد واردها عن 100 ألف أقة، وتسمى «خاص».
- وكانت «الخاصات» توضع عادة بتصرف السلطان فينتفع بها هو وأفراد أسرته. كما اعتبرت «خاصة» الأرض التي يعود مردودها لشاغلي الوظائف الحكومية الرفيعة من وزراء وموظفين كبار، في حين كانت مناطعات «التيمار» و«الزعامت» تعهد إلى مقاطعجيين مثلاً، عملياً، دور الوسيط بين القوى المنتجة الفلاحية في المقاطعة والسلطة المركزية العثمانية.

(1) ساطع الحصري: «البلاد العربية والدولة العثمانية»، مرجع سابق، ص 30، وكذلك لوتسكي: «تاريخ الأقطار العربية الحديث»، مرجع سابق، ص 10 - 11.

(2) الأفجة (Akce, Aspre) تعني «الأبيض الصغير» وهي نقود عثمانية زهيدة القيمة كانت تساوي 1/120 من القرش أي ثلث «بارة» على أساس أن القرش الواحد يساوي 40 بارة. وعُرفت بالفارسية (أقجوي)، وباليونانية (Aspron)، وبالفرنسية (Aspre)، وسَمّاها العرب «المقطعة» نظراً لوجودها قطعاً صغيرة. راجع: عادل ومنير إسماعيل: «تاريخ لبنان الحديث»، الوثائق الدبلوماسية، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، الجزء الأول، 1990، ص 212؛ وكذلك الأب أنستاس الكرملي البغدادي: «النقود العربية وعلم النميات»، القاهرة، 1939، ص 165.

في مطالع القرن السابع عشر توزعت المقاطعات العربية على أربع عشرة إيالة بالإضافة إلى إمارة مكة المكرمة. ومن بين هذه الإيالات هناك ست إيالات قُسمت إلى مقاطعات على أساس الزعامت والتميمار وهي إيالات الشام، طرابلس الشام، حلب، الرقة أو الرها، الموصل وبغداد⁽¹⁾.

جدول رقم (1)

بيان بالإيالات العربية المقسّمة إلى زعامت وتيمارات، وحاصل إيراداتها وحجم مساهماتها العسكرية في مطالع القرن السابع عشر⁽²⁾.

الإيالة	عدد الألوية	المقاطعات من درجة زعامت	المقاطعات من درجة تيمار	عدد الخيالة	حاصل الإيرادات (بالأقجة)
الشام	11	112	868	2600	6,558,600
طرابلس الشام	5	63	571	1400	5,608,400
حلب	7	104	799	2500	7,713,120
الرقة أو الرها	6	31	530	1600	1,810,411
الموصل	6	1	271	504	2,240,000
بغداد	18	؟	؟	857	7,223,693

وفي حين لم تذكر رسالة «قوانين آل عثمان»⁽³⁾ أية معلومات إدارية ومالية عن إيالات تونس والجزائر وطرابلس الغرب وإمارة مكة، بل اكتفت بذكر أسمائها فقط، فإنها، بالمقابل، ذكرت أن إيالات البصرة والحسا ومصر

(1) أنظر الجدول التفصيلي في الملحق رقم (1) من هذه الدراسة.

(2) استخرجنا أرقام هذا الجدول من: ساطع الحصري: «البلاد العربية والدولة العثمانية»، دار العلم للملايين، بيروت، طبعة ثالثة، 1965، ص ص 231 - 237.

(3) وهي رسالة تركية عنوانها: «قوانين آل عثمان در مضامين دفتر ديوان»، يعني «قوانين آل عثمان في ما يتضمنه دفتر الديوان». وقد ألّف هذه الرسالة «عين علي أفندي» الذي كان أميناً «للدفتر الخاقاني»، وكان ذلك سنة 1018 هجرية الموافقة لسنة 1609 ميلادية. أنظر، ساطع الحصري، المرجع نفسه، ص 230.

لم تقسم إلى زعامات وتيمارات، وإنما كانت ضرائبها وتكاليفها المختلفة تُجبي باسم خزينة الدولة عن طريق رؤسائها وأمرائها الذين كانوا يخصصون برواتب محددة تُدفع لهم من الخزينة وتعرف باسم «ساليانه»⁽¹⁾. أما إيالة اليمن فقد اكتفت الرسالة بذكر عدد ألويتها التسعة. وإن هذه الإيالة كان «يضبطها الأئمة - تغلباً - من وقت إلى آخر»⁽²⁾.

وفي التقسيمات الإدارية المتعددة التي عرفتها البلاد العربية الخاضعة للسلطنة العثمانية، والتي كان من أبرزها تقسيمات 1864 و 1888 و 1904⁽³⁾، ظلت المقاطعة تمثل مرتكزاً أساسياً لأية هيكلية إدارية كانت تلجأ إليها السلطة المركزية العثمانية لضمان ممارستها عمليات الإشراف والرقابة والضبط المركزي على سائر المقاطعات الخاضعة لها. ففي آخر تقسيمات إدارية جرت في السلطنة سنة 1322هـ/1904م، توزعت المقاطعات العربية على تسع ولايات وأربع متصرفيات ممتازة. أما الولايات فكانت⁽⁴⁾: الحجاز، اليمن، البصرة، بغداد، الموصل، حلب، سوريا، بيروت وطرابلس الغرب. فيما كانت المتصرفيات⁽⁵⁾: القدس الشريف، بنغازي، الزور [دير الزور] وجبل لبنان. كما جاء في الحولية الرسمية العثمانية العائدة لنفس العام 1904م ذكراً لإيالاتي مصر وتونس، بحيث ذكرت عن إيالة مصر أسماء الخديوي، والقاضي. ومأمور المصالح التلغرافية، مع تبيان رتب كل واحد منهم وأنواع الأوسمة العثمانية

(1) ورد في ساطع الحصري أن ساليانة والي البصرة بلغت مليون أقة، ووالي الحسا، 880,000 أقة، «وميرمران» مصر 482 كيسة مصرية. أنظر، الحصري، المرجع السابق، ص 238 - 239.

(2) المرجع نفسه، ص 239.

(3) حول هذه التقسيمات راجع: عبد العزيز محمد عوض: «الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864 - 1914» تقديم أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة، دار المعارف، 1969، ص ص 61 - 79، وكذلك عبد الكريم غرابية: «سورية في القرن التاسع عشر 1840 - 1876»، القاهرة، جامعة الدول العربية، طبعة ثانية، 1962، ص ص 71 - 108.

(4) ساطع الحصري، المرجع السابق، ص ص 241 - 245.

(5) المرجع نفسه، ص ص 245 - 247.

الممنوحة لهم. أما عن إيالة تونس فقد اكتفت الحولية بذكر اسم هذه الإيالة دون أية تفاصيل عنها⁽¹⁾.

إنَّ التحديدات الإدارية - الجغرافية للمقاطعة لم تعرف الحدود الثابتة والنهائية خلال كامل الفترة التي خضعت فيها البلاد العربية للسلطنة العثمانية، فمساحة المقاطعة كانت تتسع أو تضيق تبعاً لمساحة السلطة التي كانت تمنحها السلطة المركزية العثمانية لمقاطعةيين حسب القدرة التي يبديها هؤلاء في تحصيل الضرائب من فلاحي المقاطعة من جهة، وتلبية حاجات الدولة الأمنية من جهة أخرى. هذا التلازم بين حجم المقاطعة وحجم السلطة المقاطعية هو الذي كان يُفضي دائماً إلى تعديلات وتبدلات في حدود المقاطعات الإدارية؛ ذلك أن التقسيم الإداري العثماني لم يكن يستجيب لتطورات اقتصادية وتنموية عامة بمقدار ما كان يستجيب لحاجات إقطاعية عسكرية كانت تنسجم مع بنية الدولة العثمانية نفسها كدولة إقطاعية، دينية وعسكرية من جهة، ويؤمن، بالتالي، ممارستها الرقابة والضبط المركزي على الجماعات المنتجة من فلاحي الأرياف الزراعية وحرفيي المدن وتجارها، واستحواذها على الفائض الاقتصادي لهذه الجماعات من جهة أخرى.

ثانياً: البنية العسكرية:

احتل العسكر مكانة خاصة في السلطنة العثمانية، وكانت هذه المكانة تعكس، في الواقع، التركيب البنائي العام للدولة الذي يركز إلى ثلاثة أركان أساسية: الإقطاع الأرضي، الإقطاع العسكري والسلطة الدينية.

تلازم ظهور الإقطاع العسكري أو «الإقطاع الحربي»⁽²⁾ مع حاجات الدولة العثمانية الدائمة لتحشيد الجيوش لخوض غمار الحروب الكثيرة التي واجهتها

(1) المرجع نفسه، ص 247.

(2) كارل بروكلمان: «تاريخ الشعوب الإسلامية»، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، طبعة ثامنة، 1979، ص 458.

داخلياً وخارجياً. والإقطاع العسكري هو عبارة عن تقديم مقاطعة معينة لأحد القواد العسكريين لقاء خدمات يقوم بها هذا الأخير تجاه الدولة. فكان يجهز الجنود والمحاربين ملبياً حاجة الدولة إلى الحرب أو من أجل تمكنه من ضبط الأمن في إحدى المناطق المتمردة. فلم يكن هذا الإقطاع مجرد راتب عقاري تمنحه الدولة لأحد القادة العسكريين لقاء خدماته العسكرية وحسب، وإنما تضمن أيضاً منح ممارسة السلطة على مستوى مساحة الإقطاع الممنوح له. لذلك، فإن هذا النوع من الإقطاع لم يكن ثابتاً ونهائياً، وإنما كان محكوماً للمتغيرات الكثيرة التي كانت تؤدي أحياناً إلى تقليص حجم الإقطاع أو إتساعه وربما إلى إلغائه وإعطائه لمقطع جديد تبعاً لمواصفات العرض الذي يبيده تجاه جملة من شروط الخدمة العسكرية.

ولمّا كانت الدولة العثمانية قد أظهرت حاجتها إلى تحشيد عسكري دائم للقيام بمهام الفتح والتوسع، لا سيما في المراحل الأولى من تأسيسها، فإنها لجأت إلى تنظيم الخدمة العسكرية من خلال ما عرف بنظام «السباهية» وهو نظام يقضي بمنح الأراضي الزراعية في المقاطعات إلى قواد عرفوا بالتيماريين والزعامات. والتسمية تيمار أو زعامت كانت تبعاً لحجمين إثنين: حجم المساحة العقارية المقطوعة من الدولة من جهة، وحجم الأتباع من الجنود المحاربين من جهة أخرى. وقد اعتمدت قاعدة حُسبت على أساسها أعداد الجنود والفرسان المحاربين وهي أن يُحضر صاحب التيمار تابعاً عن كل ثلاثة آلاف أقة، في حين يتوجب على الزعيم (صاحب الزعامات) أن يُحضر تابعاً عن كل خمسة آلاف أقة من حاصل المقاطعة⁽¹⁾.

في الواقع، مارس كل من التيماري (صاحب التيمار)، والزعيم (صاحب الزعامات)، سلطة مزدوجة على الفلاحين الداخلين في نطاق مقاطعته، سلطة أولى عسكرية من خلال تقديمه العدد المحدد من الأتباع للانخراط في

(1) بلغ عدد الأتباع الذين تمّ جمعهم من لواء دمشق سنة 1612م، 2600 تابع. أنظر: نوفان رجا الحمود: «العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين»، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1981، ص 58.

الأعمال الحربية، وسلطة أخرى اقتصادية من خلال حصوله على نسبة معينة من حاصل المقاطعة تراوحت بين ثلث المحصول أو رבעه أو خمسه أو سدسه⁽¹⁾.

لقد دخل الإقطاع العسكري في صلب التشكّلات البنيوية الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي. فالتقسيمات الإدارية التي عرفت المقاطعات العربية في ظل السلطنة العثمانية قامت على أساس عسكري، وكذلك جهاز الحكم في الولايات والسناجق، وعلاقات السلطة المحلية، كل ذلك اتسم بالطابع العسكري إلى الحدّ الذي أفضى إلى «عسكرة» الإدارة والسلطة والمجتمع. فالمنطقة كانت تُعرف باسم «السنجق» أو «اللواء». وكان الفرسان داخل السنجق يشكلون وحدة عسكرية يقودها «سنجق بكي» أي «بك السنجق» الذي كان يتولى في الوقت نفسه، الشؤون الإدارية للسنجق. وكذلك الأمر بالنسبة للولاية التي كانت تتألف من عدة سناجق فكان يدير شؤونها «بكلر بكي» أي «رئيس البكوات»⁽²⁾، الذي كان يقف على رأس الجهاز الحاكم في الولاية يعاونه الأغوات قواد الحاميات العسكرية وموظفو المالية من الدفتردار ومساعديه⁽³⁾. وفي نطاق الوحدة الإدارية الأصغر التي هي «القضاء»، والتي اقترنت تسميتها بوجود القاضي (أحد رجال الدين) تمثل جهاز الحكم فيها بضابط يسمى «صوباشي» انحصرت مهمته عبر جنوده القلائل من الإنكشارية أو الإقطاعية في تنفيذ أحكام

(1) وجيه كوثراني: «السلطة والمجتمع والعمل السياسي، من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة أولى، 1988، ص 53 - 54، وللمزيد من التفاصيل حول تطور سلطة المقطعين العسكريين من أصحاب التيمار والزعامات راجع دراستنا: «النخب والسلطة في المشرق العربي المعاصر»، معهد الإنماء العربي، بيروت، طبعة أولى، 1996، ص ص 34 - 37.

(2) أنظر جدولاً بأهم التسميات العسكرية ضمن هذه الدراسة.

(3) جب وبون، المجتمع الإسلامي والغرب، الجزء الأول، ص 211، وأيضاً محمد أنيس: «الدولة العثمانية والشرق العربي 1514 - 1914»، دار الأنجلو المصرية، القاهرة، 1981، ص 144 - 145.

القضاة⁽¹⁾.

غير أنَّ نظام الإقطاع العسكري بوجهيه التيماري والزعامت لم يلبث أن أخذ يشهد بدايات انهياره؛ إذ راح يتحول إلى عائق أمام متطلبات الدولة العثمانية سواء في حاجتها إلى إيرادات المقاطعات من الضرائب لتغذية بيت المال أو الخزينة من جهة، أم في توفير الجنود المحاربين للانخراط في الأعمال العسكرية من جهة أخرى، إبان ذلك، لجأت الدولة العثمانية إلى التفتيش عن صيغ بديلة لنظامي التيمار والزعامت، تستطيع معها تأمين حاجاتها العسكرية والمالية. فاعتمدت على مستوى البديل العسكري نظام «الإنكشارية» أي الجنود النظاميين الذين تميزوا بجهوزيتهم الدائمة لتأدية المهام العسكرية المطلوبة. وعلى مستوى البديل المالي، أحلت الدولة نظام «الإلتزام» محل وظيفتي التيمارجي والزعيم السابقين. وقد استمر نظام الإلتزام حتى أواسط القرن التاسع عشر بل إن مفاعيله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ظلت تطبع غير منطقة عربية حتى نهايات القرن العشرين.

لقد أضحت الإنكشارية التنظيم العسكري الفاعل على مستوى المشاركة في الحروب من جهة، وحفظ الأمن في المجتمع الأهلي من جهة أخرى. والإنكشارية كلمة تركية «يكيجري» وتعني الجيش الجديد. شكلت وحدات الإنكشارية فيلقاً خاصاً له امتيازاته الخاصة داخل السلطنة. أنشئ هذا الفيلق في القرن الرابع عشر، وضم في صفوفه، في بادئ الأمر، أعداداً من الصبيان السلافيين الأسرى الذين أجبروا على اعتناق الإسلام ونُشئوا تنشئة عسكرية⁽²⁾.

انقسم فيلق الإنكشارية إلى وحدات أو «وجاقات» يترأس كل واحدة منها آغا. وقد خُصَّ هذا الفيلق بامتيازات هامة في القرنين السابع عشر والثامن

(1) كان للقاضي مساعد آخر في المدن غير الصوباشي يُسمى المحتسب أو «احتساب آغاسي» بمعنى الرقيب، يفصل عن طريقه في كل المسائل المتعلقة بالتجارة والصناعة. أنظر: جب وبون: المجتمع الإسلامي والغرب، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 218 - 219.

(2) لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، مرجع سابق، ص 25.

عشر، منها الحصول على حق الإقامة خارج «الوجاق» وحق الزواج وتكوين أسرة خاصة بهم، والانفتاح على المجتمع الأهلي والانخراط في نسيجه الاجتماعي وطرقه الصوفية وتنظيماته الحرفية والتجارية، بالإضافة إلى قيامهم بمهام الخدمة العسكرية التي غدت لديهم بمثابة تقاليد وراثية. أفضت هذه الامتيازات إلى تكوين طبقة من رجال الإنكشارية ما لبثت أن أظهرت نفوذاً بارزاً في المجالات العسكرية والسياسية والاجتماعية، فقد تحولوا إلى أداة ضارية لتحصيل الضرائب والخراج وقمع الثورات الكثيرة التي واجهت السلطنة، كما مثلوا صعوداً اجتماعياً وسياسياً على مستوى تشكلات السلطة وأجهزتها المختلفة حتى أن نفوذهم غداً كبيراً داخل القسطنطينية عاصمة السلطنة نفسها⁽¹⁾.

في دمشق انقسمت الإنكشارية إلى فرقتين: فرقة «القابي قول» الموالية للإدارة المركزية، تمركزت في القلعة وعلى السور وعند أبواب المدينة، وفرقة الإنكشارية المحلية (اليرلية) التي جمعت في صفوفها عناصر من أهالي المدينة. ولم تلبث هذه الفرقة الأخيرة أن انتظمت كلياً اقتصادياً وسياسياً في شبكة علاقات المجتمع الأهلي، وبرزت منها عائلات أعيانية محلية ارتكزت في صعودها الاجتماعي والاقتصادي إلى دورها في حماية قوافل الحج، والتزام الضرائب في الأراضي الزراعية في أرياف حمص، وحماه، وعلى منحدرات جبال لبنان الشرقية، وفي البقاع، والسهول الواقعة جنوب وجنوب شرق دمشق (حوران). وكان من بين هذه العائلات التي أصبحت جزءاً من تاريخ الأعيان الدمشقيين: عائلة التركماني، والشملي، والبارودي، والمهاني، واليوسف وشمدين⁽²⁾، كما برزت عائلات أخرى حملت ألقاباً عسكرية مثل آل الجندي في سوريا، وآل العسكري، وآل المدفعي في العراق. هذا، بالإضافة إلى العديد من العائلات السورية والعراقية والمصرية وغيرها من العائلات العربية الأخرى التي ارتكزت في صعودها الاجتماعي - السياسي إلى المكانة

(1) لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، مرجع سابق، ص 26.

(2) وجيه كوثراني: السلطة والمجتمع والعمل السياسي، مرجع سابق، ص 58.

العسكرية التي احتلتها في الجهاز العسكري في الدولة العثمانية.

استطاع أبناء هذه العائلات، ممّن ارتقوا في سلّم التراتبية العسكرية في العهد العثماني، أن يملأوا فراغ السلطة الذي نشأ في أعقاب رحيل الأتراك من المقاطعات العربية إثر هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى، فبادر عدد من الضباط إلى تشكيل الحكومات المؤقتة في المدن، والتي كان محورها الأساسي الحكومة العربية التي أعلنت في دمشق؛ حيث ارتكزت في مشروعها السياسي إلى إقامة دولة عربية واحدة تضم سائر البلاد السورية بما فيها فلسطين ولبنان، وتتحد مع العراق اتحاداً اقتصادياً وسياسياً⁽¹⁾. فقد كان العسكريون العرب، من أصحاب الرتب في العهد العثماني، عماد هذه الحكومة وغيرها من الحكومات التي تألّفت في سوريا والعراق، والأردن، وفلسطين على مدى المرحلة الانتدابية واستمرت تتألّف لأكثر من مرة في المرحلة الاستقلالية اللاحقة⁽²⁾.

ثالثاً: البنية الدينية:

شكّل الإسلام، أو بالأحرى المبادئ والشرائع الإسلامية، القاسم المشترك الذي تمحورت حوله العلاقات العربية - التركية⁽³⁾ طوال فترة تاريخية

(1) حول نشأة حكومة دمشق العربية ومشروعها السياسي (1918 - 1920)، راجع دراستنا: «العلاقات اللبنانية - السورية: دراسة اقتصادية، إجتماعية، سياسية»، دار الرشيد للعلوم، بيروت، طبعة أولى، 1993، ص 31 - 32.

(2) للمزيد من التفاصيل حول البنية الاجتماعية للنخب العسكرية العربية التي ظهرت في المشرق العربي الحديث والمعاصر في مرحلتي الانتداب والاستقلال راجع دراستنا: «النخب والسلطة في المشرق العربي المعاصر»، معهد الإنماء العربي، بيروت، طبعة أولى، 1996، ص ص 181 - 189.

(3) انطلقت النظرة العربية إلى السلطنة العثمانية، في بادئ الأمر، على أنها ليست إلا امتداداً للسلطنات الإسلامية السابقة وخصوصاً السلطنة السلجوقية التي نجحت في تثبيت دعائم الدولة العربية الإسلامية لفترة دامت حوالى القرن ونصف القرن من الزمن. أنظر بهذا الصدد: هاملتون جب، وهارولد بوون: «المجتمع الإسلامي والغرب»، مرجع سابق، الجزء الأول، =

تراوحت بين الثلاثة والأربعة قرون متتالية. ولما كان المسلمون من أهل السنة يشكلون أكثرية سكان السلطنة⁽¹⁾، فإن ثمة تحالفاً دينياً - سياسياً نشأ بين السلطة المركزية العثمانية والأسر الدينية الإسلامية النافذة؛ بحيث بات العديد من هذه الأسر بمثابة مرجعيات اجتماعية وسياسية انخرطت في ممارسة أشكال متنوعة من السلطة من خلال شغالها المناصب الرفيعة في شتى الأجهزة الإدارية والقضائية والحكومية.

ولما كان المجتمع العثماني مجتمعاً متعددٍ لجهة التنوع في الجماعات الإثنية والمليّة المتعايشة في داخله، فإنّ الدولة العثمانية تعاملت مع هذه الجماعات بما ينسجم مع روح الشرائع التي تضمنتها التعاليم الإسلامية. وقد تجلّى هذا التعامل على مستويين: مستوى الجماعات الإسلامية من ناحية، ومستوى الجماعات غير الإسلامية (أهل الكتاب) من ناحية أخرى.

أولاً؛ الجماعات الإسلامية:

شكّلت العناصر الإسلامية العربية الكتلة السكانية الوازنة داخل السلطنة العثمانية؛ الأمر الذي كان يدفع إلى نشوء علاقات مميزة بين المسلمين العرب والأتراك في إطار السلطنة؛ إذ بمقدار ما كان المسلمون العرب يرون في القوة العثمانية الأداة القادرة على استرجاع هيبة الخلافة على قاعدة توحيد العالم الإسلامي، فإن السلاطين العثمانيين رأوا، في المقابل، في الكتلة الإسلامية العربية أنها بمثابة الركيزة الأساسية لاستقرار الحكم العثماني وتوفير مقومات استمراره. ولما كانت اللغة العربية هي لغة القرآن والشريعة وعلوم

= ص 46. ويخصوص العلاقات العربية - التركية راجع: زين نور الدين زين: «نشوء القومية العربية»، دار النهار للنشر، بيروت، طبعة ثالثة، 1979.

(1) قُدِّر عدد سكان السلطنة العثمانية عام 1844 بحوالى 35,350,000 نسمة توزعوا مذهبياً: مسلمون (21,000,000)، روم أرثوذكس وأرمن (13,000,000)، كاثوليك (900,000)، يهود (150,000) وطوائف أخرى مختلفة (300,000). أنظر الجداول الإحصائية في: زين نور الدين

زين، المرجع نفسه، ص ص 147 - 149.

الدين⁽¹⁾، فإن العلماء⁽²⁾ العرب احتلوا مكانة متميزة على المستويات الدينية والاجتماعية وحتى السياسية أيضاً. فالعلماء الأتراك راحوا يدرسون بالعربية على أيدي علماء الحواضر العربية الإسلامية الكبرى في دمشق وبغداد وحلب والقاهرة، كما أنهم أخذوا يصنفون مؤلفاتهم ودراساتهم باللغة العربية نفسها⁽³⁾.

من هنا، أولت السلطات العثمانية الحاكمة اهتماماً بالغاً بالمؤسسة الدينية، التي غدت إحدى أهم مؤسسات السلطنة الإدارية والعسكرية والسياسية. فقد قامت «الدولة العثمانية بتنظيم العلماء على شكل سلسلة من المراتب بدرجات معينة معلومة وبوظائف رسمية لها مراتب تجري عليهم بانتظام. وكان رؤساء هذه المراتب الدينية، وهم شيوخ الإسلام وكبار شيوخ القضاء والإفتاء، يستشارون في شؤون الدولة العليا، وكان النضادة في الأقاليم السبيل الأكبر الذي كان يجري عن طريقه الاتصال والترابط بين الحكومة المركزية والرأي العام لمسلمي المدن الكبرى»⁽⁴⁾، كما أن الدولة أولت رعاية خاصة المدارس الإسلامية في المدن العربية واعتمدتها نموذجاً لإنشاء مدارس مماثلة في استانبول عاصمة السلطنة بهدف تخريج «رجال الدين وملء المراكز

(1) يذكر محمد كرد علي أنَّ السلطان سليم الأول كان يرغب في جعل اللغة العربية اللغة الرسمية للسلطنة بدلاً من التركية. أنظر: محمد كرد علي: «خطط الشام»، ستة أجزاء، دار العلم للملايين، بيروت، 1969 - 1972، الجزء الأول، ص 221.

(2) جاء في ساطع الحصري أن أركان الدولة العثمانية أربعة: العسكر - العلماء - التجار - الرعية. والمقصود بالعلماء «علماء الدين». أنظر: ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، مرجع سابق، ص 32.

(3) للمزيد من التفاصيل حول ترجمات من التركية إلى العربية للعلماء الأتراك، أنظر: أحمد المرسي الصفصافي: «الدولة العثمانية والولايات العربية»، بحوث المؤتمر الخامس للجنة العالمية للدراسات العثمانية ما قبل العهد العثماني والفترة العثمانية، المجلة التاريخية المغربية، السنة العاشرة، العددان 29 - 30، (تموز - يوليو 1983)، ص 323.

(4) ألبرت حوراني: «الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث»، مجلة تاريخ العرب والعالم، السنة الثانية، العدد الرابع عشر، كانون الأول (ديسمبر) 1979، ص 10.

العليا في الإدارات والمصالح الدينية. ومدّت الدولة أيضاً يد العون المالي إلى بعض الطرق الصوفية... وأحفظها بتفضيلها لها»⁽¹⁾.

وإذا كانت «الإقطاعية العسكرية» هي السمة الغالبة التي طبعت الحكم العثماني عبر مراحلها المختلفة، فإن المرتكز الديني ظل يمثل إحدى أهم المرتكزات الروحية والفكرية والسياسية التي ارتكزت إليها السلطنة في حكمها للبلاد العربية. حتى أنه كان ثمة توازن على قاعدة التكامل في الدور والوظيفة قام بين المرتكزين العسكري والديني داخل السلطنة. «فالسيف الذي كان بأيدي السلاطين الأتراك وبأيدي أتباعهم وذويهم من قوّاد ومقدّمين في الدولة، وبأيدي جنودهم وعساكرهم، ينبغي أن يستعملوه بالتكاتف والتحالف مع العلماء العارفين بأمور الدين والشرعية القائمين بتعليمها وتفسيرها وتنفيذها»⁽²⁾. وقد اعترف السلاطين بمكانة العلماء فاحترمهم «واستشاروهم واستخدموهم في شؤون الدولة، وشدّوا أزر القضاة في قضائهم، والمفتين في إفتائهم في الشريعة والمدارس التي تدرّس الشريعة»⁽³⁾.

هذا التحالف الديني - السياسي بين جماعات المكانة الدينية العربية وبين جهاز السلطة الحاكمة عبر مختلف مراتبه ومستوياته، كان أحد أهم العوامل المساعدة على استقرار الحكم العثماني من جهة، وعلى إطالة أمده لهذه الفترة الطويلة التي قاربت الأربعة قرون من الزمن من جهة أخرى. فقد ساعد رجال الدين من العرب، من خلال الوظائف العديدة التي شغلوها في الجهاز الديني والإداري والقضائي، في المحافظة على استقرار المدن وفي انتظام، العلاقة بين هذه المدن والأرياف الزراعية الطرفية، الأمر الذي كان يساهم في استقرار الإنتاج الزراعي والحرفي الذي كان ضرورياً لرفد خزينة الدولة العثمانية في حاجتها إلى المال بصورة دائمة. وقد وصل الأمر

(1) المرجع نفسه، ص 10.

(2) ألبرت حوراني: «الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث»، المقالة نفسها، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد 41، كانون الأول، 1979، ص 6.

(3) المرجع نفسه، ص 6.

بجماعات المكانة الدينية المقيمين في المدن من رجال دين ومفتين وقضاة ونقباء أشرف وسيّاد، أن يشكلوا قوة ضاغطة على حكام الولايات والألوية والأقضية التابعة لها. فقد أمسكوا بمفاتيح مشروعية الحكم، وكان بمقدورهم إضفاء الصفة الشرعية على حكم أحد السلاطين. هذا وكانوا في الوقت نفسه أكثر قدرة على كبح «جماع الحركات الاحتجاجية أو الثورية أو قمعها بين طبقات الصنّاع والعمّال في الأحياء الشعبية»⁽¹⁾. لذلك، فإن الدولة العثمانية بما هي من دولة «عسكرية، دينية، إقطاعية»⁽²⁾، سعت منذ بداية حكمها للبلاد العربية، إلى تغليف سلطتها السياسية بهالة إسلامية على المذهب الحنفي. فقد أولت اهتماماً مميزاً بالعائلات الإسلامية النافذة، وأقامت معها شكلاً من أشكال التحالف الديني - السياسي؛ حيث وجدت في هذا التحالف ما يرسخ دعائم حكمها في المنطقة العربية التي هي منطقة تدين أكثرية أهلها بالإسلام.

تدرّج الجهاز الديني عبر تراتبية هرمية بدأت بقاعدة واسعة في الأقاليم مروراً بمراكز الألوية والولايات، وصولاً إلى عاصمة السلطنة حيث مقرّ شيخ الإسلام أو المفتي الأكبر الذي كان يساهم عن قرب في تدعيم حكم السلطان ويضفي عليه طابع الشرعية الدينية؛ حتى أنه في القرن التاسع عشر تكرّس لقب «الخليفة» على السلطان، ولقب «الخلافة» على السلطنة⁽³⁾.

وقف المفتي الأكبر على رأس الجهاز الديني، وعُهدت إليه مسألة تعيين القضاة الشرعيين والقضاة العسكريين والمفتين في أنحاء السلطنة كافة⁽⁴⁾. فهو كان بمثابة المرجعية العليا التي يعود إليها وحدها الحكم في شتى القضايا المتعلقة بالشرع والتفسير وغير ذلك. فالمفتي الأكبر كان في الواقع، جزءاً أساسياً من جهاز السلطة الحاكمة حيث «كان السلاطين يستشيرون رجال الدين

(1) ألبرت حوراني: «الأسس العثمانية...»، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد السابق، ص 7.

(2) ساطع الحصري: «البلاد العربية والدولة العثمانية»، مرجع سابق، ص 34.

(3) ألبرت حوراني: «الأسس العثمانية...» المرجع السابق، ص 10.

(4) لوتسكي: «تاريخ الأقطار العربية الحديث»، دار الفارابي، بيروت، طبعة ثامنة، 1985،

في كثير من الأمور، ويحاولون أن يدعموا أعمالهم ويبرروا تصرفاتهم بفتاوى شرعية يستحصلونها من هؤلاء⁽¹⁾.

احتلّ الجهاز الإسلامي موقعاً خاصاً في هيكلية السلطة القائمة في كل ولاية من الولايات العربية. فقد تألّف هذا الجهاز في نطاق الولايات والسناجق التابعة لها، من العناصر التالية: القضاة - المفتين - نقباء الأشراف - خطباء المساجد - أئمة الصلاة - المؤذنين - «السادة» أو «السيّاد» الذين عرفوا بالأشراف نسبة إلى تحدرهم من سلالة الرسول (ص). وقد غدت الوظيفة الدينية في العهد العثماني من أهم الوظائف، حيث كان رجال الدين يعدّون جيداً في المدارس الدينية التي أنشئت في العاصمة وفي غيرها من مراكز الولايات، وبعد التخرج كانوا يشغلون وظيفة في مجال التدريس أو في مجال القضاء، أو غير ذلك من المهام الدينية الأخرى، التي تجعلهم «يتمتعون بسلطة معنوية كبيرة، ويقومون بدورٍ فعال في شؤون الدولة»⁽²⁾.

كان الجهاز القضائي الإسلامي من الأجهزة التي تميزت بفاعلية السلطة، هذه السلطة التي لم تكن دينية وحسب، وإنما أيضاً اجتماعية وإدارية وسياسية ومالية. فالقاضي الذي يقف على رأس الجهاز القضائي كان يسمى «قاضيعسكر»⁽³⁾، وهو الذي يفصل في القضايا العسكرية والمدنية على السواء، حتى بات يمثل مرجعية أولى للسلطة بكل مستوياتها. أما الهيئة القضائية في الولاية فكان يتولاها أحد قضاة الشرع يعاونه عددٌ من النواب يشرفون على الفصل في المسائل الدينية المستندة إلى أحكام الشريعة الإسلامية. من هنا تعدّت الوظيفة القضائية من حيث الأهمية، سائر الوظائف والمناصب الأخرى في الدولة؛ حتى أن سلطة القاضي بلغت من القوة درجة جعلته يتمتع بالحصانة ضد العزل أو النقل وتنزيل الرتبة. ووصلت حدود صلاحيته إلى مراقبة الوالي نفسه، وكذلك «الدفتدار» وسائر موظفي الجهاز

(1) ساطع الحصري، المرجع السابق، ص 32.

(2) ساطع الحصري، «البلاد العربية والدولة العثمانية»، مرجع سابق، ص 32.

(3) المرجع نفسه، ص 32.

الإداري⁽¹⁾ والديوان⁽²⁾ في الولاية.

استطاعت العائلات الإسلامية النافذة لا سيما منها تلك التي تنسب إلى فئة «السيّاد»، أن تشكّل مفصلاً مهماً من مفاصل السلطة الاجتماعية - السياسية. فقد استغلت هذه العائلات مواقعها الوظيفية في إرساء قاعدة مادية لصعودها السلطوي. فهي، إلى جانب تمتعها بامتيازات عديدة في مجال إعفائها من الضرائب، وإعفاء أبنائها من الخدمة العسكرية وعدم تقديمهم للمحاكمة أمام المحاكم العادية⁽³⁾، «توازنات قدرة الأولياء على إعطاء البركة للمؤمنين مقابل نذور وأعطيات وهدايا يتقدم بها خاصة الفقراء»⁽⁴⁾. وهذا ما ساعد بعض هذه العائلات على الارتقاء الاقتصادي - الاجتماعي لتدخل في عداد الطبقة الأرستقراطية العربية التي تبلورت معالمها في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

- (1) تألّف الجهاز الإداري في الولاية، بالإضافة إلى الوالي، من العناصر التالية:
 - الدفتردار: المسؤول عن الإدارة المالية للولاية، وكان مشرفاً على سجلات الأراضي وتوزيع الإقطاعات.
 - كخيا الصدر الأعظم: وهو بمثابة نائب عام عن الصدر الأعظم.
 - مكتو بجي: الذي يتولى شؤون السكرتارية، فهو السكرتير العام للصدر الأعظم.
 - التشريفاتي: وهو مدير المراسم.
 - رئيس الكتّاب: ومهمته حفظ القوانين وإصدار البراءات وإعداد الأوامر السلطانية وكتابة المراسلات بين الصدر الأعظم والسلطان. راجع: هاملتون جب، وهارولد بوون: «المجتمع الإسلامي والغرب»، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة، 1970، جزءان، الجزء الأول، ص 172.
- (2) الديوان هو عبارة عن هيئة أو مجلس الولاية، مهمته مساعدة الوالي في إدارة شؤون الحكم. وهو مؤلف من كبار القادة العسكريين والعلماء (رجال الدين) والأعيان. راجع: محمد مخزوم: «أزمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة»، معهد الإنماء العربي، بيروت، طبعة أولى 1986، ص 14.
- (3) ماهر الشريف: «تاريخ فلسطين الاقتصادي - الاجتماعي»، ص 78.
- (4) حليم بركات: «المجتمع العربي المعاصر...»، ص 146.

عُرف «السيّاد» «بالأحباء، مفردها الحبيب - (أي أحباء الله) والأشراف أو الشرفاء، وتنسب إليهم قوة «البركة» و«اللعة» أو «الهتف» إذ يلجأ إليهم المؤمنون بادعائهم قوى خارقة لشفاء الأمراض، أو رفع الأذى وحتى إنزال الضرر. ويسبب هذه القوى الخارقة التي كانوا يدّعونها أو تنسب إليهم كانت تزداد مكاسبهم كثيراً. وبين عائلات السادة من هم من كبار التجار والحكّام. وظهر السادة في بعض المناطق التقليدية كرجال مقدسين «فوق بقية البشر كافة»، وأصبح «احترامهم وتقديسهم واجباً دينياً... فكانوا يجلسون في مكان الصدارة من المضايف ويعطون الأفضلية والأسبقية أينما ذهبوا وحلّوا»⁽¹⁾.

تمثلت سلطة الأشراف في المدن من خلال مؤسسة عرفت باسم «نقابة الأشراف». وكان المسؤول عنها في كل مدينة يدعى «نقيب الأشراف». وهي وظيفة رفيعة «كانت تُسند لأكابر ذوي الشرف أحفاداً كانوا أم أسباطاً. إلا أنه في الحجاز والعراق ودمشق وبخارى وأفغان والعجم وأشهر البلاد العربية استقرت خصوصاً في الأحفاد. وأما في الديار المصرية فإنها أعطيت للأشراف من الأسباط وهم رجال البيت البكري... ولم تزل فيهم من القرن الثاني عشر إلى اليوم»⁽²⁾.

لم يقتصر نفوذ «السادة» أو «السيّاد» على عائلات المدن فقط، وإنما اتسع ليدخل في التشكيلات الاجتماعية الحضرية منها والريفية. ففي النظام العشائري كان «ثاني أهم شخصية في القبيلة بعد الشيخ هو «الفريضة العارفة» وهو رجل روعي يُلمّ بتقاليد العشيرة ويساعد الشيخ في فضّ النزاعات. وكان هذا الرجل يعامل باحترام خاص وتُغدق عليه هدايا الشيخ وعطاياه. وكان

(1) حليم بركات: «المجتمع العربي المعاصر...»، مرجع سابق، ص 151.

(2) محمد أديب تقي الدين الحصري: «كتاب منتخبات التواريخ لدمشق»، ثلاثة أجزاء في مجلد واحد، قدّم له الدكتور كمال سليمان الصليبي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، طبعة أولى، 1399هـ/1979م، ص 807.

الشيخ يحاول أن يحقق من خلاله ما يعجز عن تأمينه من خلال «حوشيته» أي إذعان رجال العشيرة التلقائي لحكمه»⁽¹⁾.

ثمة تداخل شديد حصل بين المكانة الدينية والموقع الاقتصادي لفئة «السيّاد»؛ إذ إن عناصر قوة هذه الفئة لم تكن مستمدة من عالم السماء أو من خلال موقعها في البناء الفوقي للمجتمع، وإنما تكرّست تاريخياً من خلال الدور الذي شغلته في ممارسة الوظائف الدينية من جهة، ومن خلال الخدمات التي كانت تؤديها للسلطة السياسية الحاكمة من جهة أخرى. فقد تمكنت هذه الفئة من أن تختزن نفوذها الاجتماعي - السياسي عن طريق إختزانها لقاعدة اقتصادية كانت تتغذى دائماً بالأعطيات الكثيرة من قبل الحكّام، وتوارث أبنائها للمناصب الرفيعة، وخصوصاً تعيينهم نظاراً على «الأوقاف التي بلغت مساحتها ثلث مساحة أراضي الدولة المزروعة تقريباً. وهي في أغلبها منح من السلطان. فمنها كان يُصرف على المساجد وإنشاء المدارس والمستشفيات ومنها ينال رجال الدين معاشهم ما عدا القضاة الذين كانوا يفرضون لأنفسهم رسوماً معينة على القضايا التي ترفع إليهم، أو الوثائق التي يصدقون عليها»⁽²⁾.

احتفظت العائلات الدينية الإسلامية منها والمسيحية بسلطتها المشرفة على الأوقاف الخيرية. وكانت عائلات «غير دارسة» أي غير دينية قد أسست أوقافاً عائلية أو «ذرية» تجنباً لتجزئة ملكياتها العقارية الكبيرة، فأوكلت أمر الإشراف على هذه الأوقاف إلى بعض الزعماء الدينيين فكانوا مؤتمنين أو «نظاراً»، ومع أنّ هذه الوظيفة كانت تسند عادة إلى عميد العائلة إلا أنها كانت تعود بالنفع على العائلة الدينية برمتها⁽³⁾.

(1) حتّا بطاطو: «العراق: الطبقات الاجتماعية...»، مرجع سابق، ص 111.

(2) حسن صبحي: «العالم العربي»، دار النهضة العربية، بيروت، 1967، ص 21.

(3) Weulersse, Jacques: «Paysons de Syrie et du Proche-Orient», op.cit, p. 119.

إلى جانب التصرف بالملكيات العائدة للمؤسسات الوقفية، تمكنت العائلات الدينية من تسجيل المزيد من الأراضي بأسمائها بعد تخلي الفلاحين عن حقهم في التصرف بأراضي الميري، فصارت قرى بأكملها في تلك الفترة أملاكاً لعائلات دينية متنفذة في المدن⁽¹⁾.

في أواخر القرن التاسع عشر، ومع تأثر سلطة العائلات الدينية بحالة الضعف التي أصابت السلطنة العثمانية من جرّاء الاختراق الرأسمالي لها بصورة مكثفة، راحت العائلات الدينية تبحث عن مرتكزات جديدة لسلطتها الاجتماعية - الاقتصادية خارج نطاق المؤسسات الدينية، فاتجهت نحو الوظائف المدنية⁽²⁾، التي أنشئت على أساس التنظيم الإداري الجديد الصادر عام 1864. ففي مدينة دمشق، يقول فيليب خوري «اندмجت عائلات عديدة من بين «أهل العرض»⁽³⁾ وخصوصاً من بينها عائلات العجلاني والغزي والكيلاني والحسيبي، مع مجموعة من عائلات الملاك غير المتدينين لتشكيل زبدة المجتمع الدمشقي في أواخر القرن التاسع عشر. وبدورها وفّرت هذه الطبقة نخبة المدينة السياسية. أما عائلة الجزائري، حديثة القدوم إلى دمشق. فكانت عائلة أخرى من الدارسين امتلكت حيازات أراض واسعة. ويبدو أن هذه العائلات الخمس، ومع أنها لم تكن العائلات الوحيدة المالكة للأراضي ضمن المؤسسة الدينية، كانت بين أكبر الملاك ومن أكثر أعضاء هذه المؤسسة نفوذاً اجتماعياً وسياسياً»⁽⁴⁾.

هكذا، استطاعت العائلات الدينية أن تبني مرتكزات نفوذها الاجتماعي - السياسي؛ حيث جمعت إلى جانب الملكية العقارية والمنح والهبات الوقفية، الوظائف الدينية والمدنية المختلفة. ولم تلبث هذه

(1) فيليب خوري: «أعيان المدن...»، ص 56 - 57.

(2) المرجع نفسه، ص 57.

(3) راجع حول التنظيم الإداري الجديد: عبد العزيز محمد عوض: «الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864 - 1914»، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1969، ص ص 61 - 110.

(4) فيليب خوري: «أعيان المدن...»، ص 57.

العائلات أن تبوأ، عبر أبنائها، مراكز السلطة في المدن من خلال إشغالها لوظائف هامة على الصعيدين الديني والإداري. ففي مدينة القدس في فلسطين برزت عائلتا الحسيني والخالدي اللتان كان لهما حضور وازن في الدوائر الحكومية والمجالس المحلية⁽¹⁾. وظهر أيضاً آل العلمي في القدس وغزة⁽²⁾. وفي دمشق ظهرت عائلات: العجلاني⁽³⁾، والغزي⁽⁴⁾، والحكيم⁽⁵⁾،

(1) ماهر الشريف: «تاريخ فلسطين الاقتصادي - الاجتماعي»، مرجع سابق، ص 80.

(2) الحصني، المرجع السابق، ص 858 - 859.

(3) ومنهم راجب العجلاني الذي مارس وظيفة نقيب الأشراف في دمشق. وأخوه السيد أحمد الذي تولى أيضاً نقابة الإشراف وتوفي سنة 1279هـ. وفي أواخر العهد العثماني برز منهم السيد عبد اللطيف (ت 1337هـ). وكان أحمد العجلاني شيخ المشايخ ونقيب الأشراف (ت 1314هـ). وفي عهد الانتداب الفرنسي برز عطا الله العجلاني أحد أعضاء المجلس التمثيلي، ومنير العجلاني الذي انتخب عضواً في البرلمان السوري في عهد الانتداب، وتولى أيضاً وزارة الشؤون الاجتماعية في حكومة جميل الإلشي التي تألقت في 8 كانون الثاني 1943. راجع الحصني، ص 809 - 810، وأيضاً: يوسف الحكيم: «سورية والانتداب الفرنسي»، دار النهار للنشر، بيروت، طبعة ثانية، 1983، ص 325.

(4) احتكر أفرادها منصب المفتي الشافعي حتى القرن العشرين. وكان عبد الرحمن الغزي واحداً من الأعضاء البارزين في المجلس البلدي بدمشق. وكان الشيخ حسين الغزي قاضياً في العام 1894. وتولى سعيد الغزي وزارة العدل في حكومة عطا الأيوبي (شباط 1936)، وأيضاً وزارة العدل ووكالة وزارة الإعاشة والتموين مع شؤون الإفتاء والأوقاف في حكومة فارس الخوري (نيسان 1945)، وانتخب نائباً عن دمشق في البرلمان الاستقلالي الأول عام 1943. راجع: فيليب خوري: «أعيان المدن...»، ص 59؛ وأيضاً يوسف الحكيم، المرجع السابق، ص 248 و337، وكذلك: الجريدة الرسمية السورية، مذكرات المجلس النيابي، الجلسة الأولى، المنعقدة بتاريخ 17 آب 1943، ص 3.

(5) آل الحكيم وأصلهم من طرابلس، اشتهر منهم حسن الحكيم الذي تقلد وظائف كثيرة في أمور المالية في أواخر العهد العثماني، وتقلد نظارة البرق والبريد في حكومة فيصل (1918 - 1920) وشغل أكثر من مرة منصب رئيس الوزراء، وتولى أيضاً حقايب وزارية عدة. راجع: الحصني: ص 859، وأيضاً: يوسف الحكيم: «سورية والانتداب الفرنسي»، ص 12، 146، 179، 196، 321.

والأيوبي⁽¹⁾ والبكري⁽²⁾. ومن العائلات التي تقلبت في مناصب الإفتاء والقضاء ونقابة الأشراف في حلب: آل الكواكبي، والرفاعي، والزهراوي، والكيالي. وفي حماه برزت عائلة الكيلاني التي كان أحد فروعها في بغداد، وفي حمص كانت عائلة الأتاسي والجندي وغيرها⁽³⁾.

وفي بغداد برز آل الشوّاف⁽⁴⁾، والنقشبندي⁽⁵⁾، والخالدي⁽⁶⁾، والحيدري⁽⁷⁾. وفي البصرة برز آل الرفاعي⁽⁸⁾، والملاي، وعبد

(1) برز منهم محمد علي أفندي بن عطاء الله الذي تقلد عضوية الاستئناف في المحاكم العدلية ثم عضوية مجلس إدارة الولاية الكبير (ت 1323هـ)، وخلفه نجلة عطاء الله الذي تقلد وظائف المالية في عهد الأتراك. وفي عهد الانتداب ألّف كل من عطا الأيوبي ورؤوف الأيوبي الوزارة، وشغلا عدة حقائب وزارية. أنظر الحصني، ص 834، والحكيم: صفحات مختلفة.

(2) آل البكري ومنهم أحمد ابن كمال الدين البكري الصديقي قاضي القضاة بدمشق. وفي عهد الانتداب برز نسيب البكري الذي تولى مرتين وزارة العدل الأولى في حكومة لطفى الحفّار (شباط 1936)، والثانية في حكومة خالد العظم (نيسان 1941)، كما انتخب نائباً عن دمشق في برلمان 1943؛ الحصني، ص ص 819 - 821، ويوسف الحكيم، ص ص 291 و 317، والجريدة الرسمية، جلسة 17 آب 1943، ص 3.

(3) الحصني، ص ص 920 - 928.

(4) آل الشوّاف، ومنهم الشيخ عبد السلام الشوّاف الذي بلغ من العلم درجة رفيعة، وكان مدرّساً في مدرسة القادرية. ومنهم أيضاً الشيخ طه الشوّاف الذي شغل منصب مفتي البصرة. راجع الحصني، ص 916.

(5) آل النقشبندي: منهم عبد الوهاب الذي كان نائباً في محكمة الباب الشرعية. وكذلك الشيخ أحمد النقشبندي شيخ التكية الخالدية ومدّرّسها. راجع الحصني، المرجع نفسه، ص 917.

(6) آل الخالدي: ومنهم محمد فيضي الخالدي مفتي بغداد، والسيد سليمان الخالدي نقيب الأشراف وبرز أيضاً السيد عبد الرحمن الذي تقلد رئاسة الوزارة في عهد المملكة العراقية، راجع: الحصني، ص 917.

(7) آل الحيدري: ومنهم: إبراهيم الذي تولى مشيخة الإسلام في أواخر عهد السلطنة العثمانية، ثم ما لبث أن تقلد وزارة الأوقاف في العهد الملكي، الحصني، المرجع نفسه، ص 917.

(8) آل الرفاعي، ومنهم رجب الرفاعي نقيب الأشراف، وهو والد طالب النقيب، الحصني، ص 918.

الواحد⁽¹⁾. ومن عائلات الموصل: آل فاضل⁽²⁾، وعبد الجليل⁽³⁾، والصابونجي، والعمرى⁽⁴⁾.

ومن عائلات بيروت برز آل قباني، ونجا، والأسير⁽⁵⁾. ومن عائلات طرابلس آل الأحذب⁽⁶⁾، وآل الزعبي⁽⁷⁾، وآل الرافعي⁽⁸⁾ وغيرهم.

كانت أسماء هذه العائلات تتردد في غير منصب ديني وإداري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى أواسط القرن العشرين، كما أن

- (1) الحصني، المرجع السابق، ص 918.
- (2) آل فاضل، ومنهم محمد علي فاضل الذي انتخب في الموصل عضواً لمجلس الأمة في دار الخلافة في مرحلة التنظيمات، وصار من أعيان مجلس الأعيان في العهد الملكي، راجع الحصني، ص 919.
- (3) آل عبد الجليل، ومنهم محمد أمين الجليلي. وأكثر رجالات هذا البيت وزراء وحكام، الحصني، ص 919.
- (4) الحصني، ص 919.
- (5) آل الأسير: منهم الشيخ يوسف الأسير الذي تلقى مبادئ العلم وختم القرآن الكريم في السابعة من عمره. وبعد أن شبّ ذهب إلى الأزهر ومكث هناك سبع سنوات فأعجب به أساتذته. عاد إلى بيروت وتولى رئاسة الكتاب في محكمتها الشرعية. ألف كتباً عديدة في الفقه واللغة وتوفي في بيروت عام 1307هـ - 1889م. راجع: أحمد طربين: «ملاحم التغيير الاجتماعي في بلاد الشام في القرن التاسع عشر»، معهد الإنماء العربي، بيروت، طبعة أولى، 1983، ص 112 - 113.
- (6) آل الأحذب: ومنهم الشيخ إبراهيم الأحذب الذي تعلّم القرآن والتفسير والحديث والأصول والكلام، وانتخب عضواً في مجلس المعارف بولاية بيروت. توفي عام 1308هـ - 1890م. راجع، أحمد طربين، المرجع نفسه، ص 114.
- (7) آل الزعبي: برز منهم الشيخ عبد الفتاح الذي اشتهر بالخطابة حيث كان «يخطب من إنشائه لا من دواوين غيره»، أحمد طربين، المرجع السابق، ص 87.
- (8) آل الرافعي: برز منهم كبير العلماء الشيخ عبد الغني الرافعي، والشيخ محمد صالح الرافعي الذي تولى تدريس «المجلة» في مكتب الحقوق، توفي عند إعلان الحرب العالمية الأولى، راجع: أحمد طربين، ص 116 - 117.

بعضها ما يزال يتمتع بمكانته الدينية المرموقة حتى اليوم.

أوضحت هذه العائلات تحتل مكانة اجتماعية مميزة في البناء الفوقي للمجتمع، ظهر ذلك من خلال إطلاق بعضها من عائلات «السادة» أو «السيّاد» أوصافاً تفضيلية على عمل أو دور هام قامت به تجاه إعلاء شأن الدين ورفعته، فبرزت أسماء مرگبة لعائلات مثل: شرف الدين، صفّي الدين، بدر الدين، محيي الدين، زين الدين، وعزالدين وغيرهم...

سعت العائلات الدينية باستمرار لإقامة علاقة تفاعلية بين طرفي بنيتها الفوقية والتحتية عبر محافظتها على مجموعة من المرتكزات الأساسية سواء تلك المتعلقة منها بتركيباتها العائلية الداخلية من جهة، أو عبر مواقعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسة من جهة أخرى. فمن حيث البنية الداخلية لم تخرج العائلة الدينية في المشرق العربي عن كونها عائلة ممتدة حافظت على علاقات قرابية بين أعضائها وفروعها. ومما كان يميز هذه العائلات أنها كانت أكثر محافظة على تماسكها الداخلي، وعلى درجة عصبيتها القرابية؛ ذلك أن كثيراً من عائلات «السيّاد» و«العلماء» و«قضاة الشرع» استمرت كعائلات «ذات بنى مغلقة»⁽¹⁾؛ الأمر الذي جعلها ترتبط بشبر من علاقات القرابة تجسّدت عبر مجموعة من الأعراف والتقاليد الراسخة. فقد أظهرت هذه العائلات، أكثر من غيرها، ميلاً واضحاً إلى التزاوج فيما بينها، فابنة السيد عادةً ما تسمى «الشريفة» ولا يمكن لها الزواج من الناحية المبدئية، إلا من رجل يتحدّر من فئة «السادة» نفسها⁽²⁾.

أما الركيزة المادية للعائلات الدينية فكانت تتوفر لها عن طريق إشغالها الوظائف الدينية والإدارية من جهة، وعن طريق الأراضي الواسعة والأعطيات

(1) محمود عبد الفضيل: «التشكيلات الاجتماعية...»، مرجع سابق، ص 30 - 31.

(2) المرجع نفسه، ص 31. راجع أيضاً: شاكر مصطفى سليم: «الجبايش» مرجع سابق،

الوقفية⁽¹⁾ التي حصلت عليها من جهة أخرى. وفي مرحلتي الانتداب والاستقلال، تحوّلت الأوقاف إلى مؤسسات قائمة بذاتها، فصدرت بشأنها عدة قرارات تنظيمية أضفت عليها طابع الشرعية القانونية. ففي كل من مصر وسوريا والعراق والأردن أنشئت وزارة للأوقاف. وفي لبنان تنظمت إدارة الأوقاف بموجب القرار رقم (753) الصادر في الثاني من آذار عام 1921، وأيضاً بموجب قانون الأوقاف الذي أقرّه مجلس النواب اللبناني في شهر آذار - آب 1947⁽²⁾. وإلى جانب الإيرادات الوقفية، ظلّت الملكيات العقارية الواسعة تشكل أحد أبرز عناصر الثروة الاقتصادية الضرورية لاختزان النفوذ الاجتماعي - السياسي للعائلات الدينية في المجتمع العربي. فعلى سبيل المثال، كان في العراق، حتى عشية ثورة 14 تموز 1958، 14 عائلة من عائلات «السادة» تزيد ملكية الواحدة منها على 30 ألف دونم. إمتلك هذه العائلات ما مجموعه 1,875,140 دونماً من مجموع 5,457,354 دونماً كانت تملكها 49 عائلة عراقية استحوذت على معظم الأراضي الزراعية في العراق⁽³⁾. وفي فترة الانتداب البريطاني على العراق (1921 - 1932) كان 9 من أصل 13 رئيساً للوزراء و35 من أصل 113 وزيراً من شريحة «السادة»، وحتى نهاية العهد الملكي (14 تموز 1958) تعاقب على منصب رئاسة الوزراء من الشريحة نفسها 18 من أصل 58 رئيساً شغلوا هذا المنصب، أي بنسبة 31٪، في حين بلغ عدد وزراء «السادة» 84 وزيراً من أصل 575 وزيراً، أي بنسبة 14,6٪ من مجموع التعيينات الوزارية⁽⁴⁾. يعقب حتّا بطاطو على عملية الصعود السياسي لفئة «السادة» فيذكر أن موقعهم السلطوي إنما توفر لهم «إما نظراً لثرواتهم، أو لمناصبهم، أو معرفتهم بأصول الدين والشريعة، أو زعامتهم لعشائر، أو لطرق باطنية، أو

(1) بشأن الأوقاف الإسلامية راجع الدراسة الوثائقية الهامة للدكتور حسان حلاق بعنوان: «أوقاف

المسلمين في بيروت»، الدار الجامعية، بيروت، طبعة ثانية، 1988.

(2) حسان حلاق، المرجع نفسه، ص ص 196 - 260.

(3) حتّا بطاطو: «العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية...»، مرجع سابق،

ص 87.

(4) المرجع نفسه، ص 207، 209.

لجمعهم بين إثنين أو أكثر من هذه العوامل»⁽¹⁾.

صحيح أن العائلات الدينية أخذت تشهد تراجعاً نسبياً في مجال النفوذ السياسي والسلطة بسبب انتشار التعليم الحديث وتطور أجهزة الدولة ووظائفها، وتقدم وتيرة التصنيع، إلا أن هذه العائلات لا تزال تستند إلى مخزن للنفوذ تراكم تاريخياً، تلجأ إليه في إعادة إنتاج دورها وبناء مواقعها الاجتماعية والسياسية. لذلك نلاحظ أن هذه العائلات تطل من جديد إلى الواجهة، لا سيما في حالات التفكك والإحباط العام، وتطرح نفسها كبديل للقوى القائمة، محاولة بذلك استعادة دورها ونفوذها السابقين عبر عصبية سياسية تظهر تحت لافتات مختلفة تارة باسم الصحوة أو اليقظة وتارة أخرى باسم حركات أصولية متشددة ومتطرفة.

ثانياً: مستوى الجماعات غير الإسلامية (نظام الملل):

لما كان المجتمع العثماني مجتمعاً شديد التنوع لجهة التراكيب الإثنية الأقوامية والمذهبية⁽²⁾، فإن السلاطين الأتراك أولوا، منذ البداية، اهتماماً بشؤون الجماعات الملية غير الإسلامية. فقد اكتسبت هذه الجماعات «نظاماً» خاصاً هو نظام الملل الذي يعود بجذوره إلى موقف الإسلام من أهل الكتاب⁽³⁾، فراحت تمارس، في إطار هذا النظام، نوعاً من الاستقلالية الداخلية في تسيير شؤونها الدينية والفكرية والقضائية والاقتصادية⁽⁴⁾.

منح نظام الملل العثماني الطائفة الدينية التي اعتبرت «ملة»، حق

(1) المرجع نفسه، ص 183.

(2) حول تركيبة المجتمع العثماني من الأعراق والمذاهب، راجع، زين نور الدين زين: «نشوء القومية العربية...»، مرجع سابق، ص 149 - 150.

(3) وجيه كوثراني: «السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة أولى، 1988، ص 67.

(4) Antoine Fattal: «Le Statut legal des non-musulmans en Pays, Islam» Beyrouth, Librairie orientale, Dar el-Machreq, 1985, pp. 127-240.

ممارسة السلطة المحلية على سائر الرعايا التابعين لها. فقد احتل الرؤساء الروحيون للملل المختلفة مواقع رأسية في مراتب السلطة المليية، لا بل تحولوا عملياً إلى مرجعيات للسلطة يعود إليهم رعاياهم في أمور الأحوال الشخصية من زواج وطلاق ووفاة وقضايا الملكية والميراث وغير ذلك⁽¹⁾.

كان السلطان محمد الفاتح أول من اعترف ببطريك الروم الأرثوذكس في القسطنطينية زعيماً روحياً ومدنياً وحيداً لجميع مسيحيي السلطنة دون تمييز بين الفرق المسيحية المختلفة⁽²⁾. ولم تلبث الدولة العثمانية أن أصدرت «نظام رواتب البطريك في إستانبول حيث خصص له مبلغ نصف مليون قرش في السنة»⁽³⁾. وفي عام 1641 اعترف السلطان العثماني ببطريك الأرمن زعيماً أعلى على ملة الأرمن التي شملت، إضافة إلى الأرمن أنفسهم، سائر الذميين من رعايا السلطان الذين لم يُطبق عليهم نظام ملي آخر⁽⁴⁾، في حين منح السلطان اعترافه بحاخام اليهود مانحاً إياه سلطات واسعة على كل يهود السلطنة⁽⁵⁾.

لم يقتصر نظام الملل على تكريس الرؤساء الروحيين كمرجعيات دينية واجتماعية وسياسية للملة التي يقفون على رأسها وحسب، وإنما تعدى ذلك إلى منح امتيازات اقتصادية وقضائية للهيئات المليية على اختلافها. فقد «منحت الدولة الأديرة المسيحية في ولاية سورية امتيازات خاصة، فأعفت أغنام الأديرة من الرسوم، وأصدرت عام (1864) نظاماً تضمن إعفاء جميع أصناف الرهبان من تبعية الدولة العثمانية والدول الأجنبية والمذاهب المختلفة،

(1) عبد العزيز محمد عوض: «الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864 - 1904»، دار المعارف القاهرة، 1969، ص 38.

(2) Pierre Rondet: «Les Chrétiens d'orient», paris, peyronnet, 1955, p. 20-21.

(3) عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص 311.

(4) عبد العزيز محمد عوض: «الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864 - 1914»، مرجع سابق، ص 303.

(5) المرجع السابق، ص 303.

وإعفاء أديرتهم من الرسوم الجمركية» وغيرها من التجهيزات⁽¹⁾. كذلك «منحت الطوائف غير الإسلامية حق التمثيل في مجالس دعاوى الأفضية بعضو أو أكثر، وفي مجالس تمييز الألوية بثلاثة أعضاء وفي ديوان تمييز الولاية بثلاثة أعضاء»⁽²⁾.

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن الامتيازات التي مُنحت للجماعات الملية في إطار نظام الملل العثماني، لم تكن متكافئة مع تلك التي منحت لأبناء الطوائف الإسلامية وخاصة لجهة مسألتين اثنتين: الأولى، مسألة المشاركة في السلطة، والثانية، مسألة الاستئثار بحيازة الأراضي الزراعية والتصرف بها، ولما كادت هاتان المسألتان أن تكونا حكرًا على أبناء الطوائف الإسلامية، فإن أبناء الملل الأخرى من مسيحية ويهودية اندفعوا نحو المدن بحيث انخرطوا في أعمال التجارة والصيرفة والحرف. ومع التطور المتزايد الذي أخذ يسجله الاقتصاد السلعي النقدي بفعل التغلغل الكثيف للرساميل الأوروبية إلى أسواق السلطنة عملاً بمضامين الامتيازات الأجنبية⁽³⁾، فإن ثمة تقاطعاً على مستوى المصالح المتبادلة نشأ بين التجار الأجانب والتجار المحليين الذين كانوا بمعظمهم من بيوتات طائفية تنتسب إلى الأقليات الدينية غير الإسلامية. لقد أفضى هذا التطور، مع ازدياد نفوذ التجار من أبناء هذه الأقليات، ومع الانفتاح الواسع على المدارس الغربية الحديثة التي بدأت تخرّج «أنتلجنسيا» مدنية نخبوية؛ أفضى إلى نتائج بالغة الأهمية. تمثلت هذه النتائج، على المستوى السياسي، بظهور نزعات استقلالية عن السلطنة، وعلى المستوى الأيديولوجي بنمو النزعات «القومية» التي وجدت تعبيراتها، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في ما اصطلح على تسميته «بالمسألة

(1) المرجع السابق، ص 314.

(2) المرجع السابق، ص 314.

(3) للمزيد من المعلومات حول معاهدات الإمتيازات الأجنبية مع السلطنة العثمانية، راجع:

Pelissie de Rausas: «Le Regime des Capitulations», 2 Volumes, Paris, 1910, pp. 25-55.

وأيضاً؛ قيس جواد الغزّاي: «الدولة العثمانية، قراءة جديدة في عوامل الانحطاط»، الدار

العربية للعلوم، بيروت، طبعة أولى، 1994، ص ص 81 - 96.

الشرقية»، وهي مسألة تقاطعت عندها المصلحة الأوروبية الساعية إلى تقاسم تركة «الرجل العثماني المريض» من جهة، مع المصالح المليية المحلية الناشطة في تحولها إلى مشاريع دول حديثة تحتذي النموذج الرأسمالي الغربي من جهة أخرى.

رابعاً: بنية السلطة:

شكّلت الأرض مصدر الإنتاج الرئيسي في المقاطعات التي ألّفت السلطنة العثمانية، ومنها المقاطعات العربية. ودخلت عملية السيطرة على الأرض وطرق استثمارها في صلب التحولات العميقة للبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي اتسم بها تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر. فالأرض كانت المحور الذي نشأت حوله علاقات السلطة بمفهومها الاجتماعي - السياسي، والذي على أساسه، تكونت التشكيلات الاجتماعية للفئات والعناصر السكانية من حيث تراتبيتها داخل الهرم الاجتماعي.

ظلّ نظام الزراعة والأرض، الذي ساد البلاد العربية في العهد العثماني، يحمل الكثير من السمات الأساسية لأنظمة الأرض الإسلامية التي عرفتھا الدولة الإسلامية في عهودھا المتتالية⁽¹⁾. فقد «تميز نظام الزراعة العثماني بحقيقة ثابتة: هي أن الأرض تعود للدولة. فالدولة هي المالكة كلياً لأراضي الميري أو الأميرية، وحق السيادة يعود للسلطان عن طريق التخويل الإلهي - والمعروف باسم «بيت المال»⁽²⁾. فالتنظيمات التي كانت تقررها

(1) للمزيد من التفاصيل حول تطور نظم الأرض الإسلامية، راجع: أبو يوسف، القاضي يعقوب بن إبراهيم: «الخراج» المطبعة السلفية، طبعة ثانية، القاهرة 1352هـ. وكذلك: محمد علي نصرالله: «تطور نظام ملكية الأراضي في الإسلام»، طبعة ثانية، دار الحداثة، بيروت، 1985. وأيضاً: أحمد عبد الحليم يونس: «تطور أنظمة استثمار الأرض الزراعية في العصر العباسي»، دار الطليعة، بيروت، طبعة أولى، 1986. وأيضاً: مخايل عون: «الملكية الخاصة في عهد المماليك»، الطريق، العدد 5 - 6، 1965، بيروت.

(2) سنجد ديميتسيوغلو: «النموذج الاقتصادي للمجتمع العثماني في القرنين الرابع عشر والخامس عشر»، ترجمة محمد عيتاني، الطريق، العدد الثامن، أيلول 1969، ص 67.

السلطة المركزية العثمانية، بين الفترة والأخرى، بشأن تنظيم عملية استغلال الأرض واستثمارها، هي وإن كانت أخذت أشكالاً معينة، إلا أنها لم تخرج عن التوجهات العامة التي عرفتتها السلطة الإسلامية عبر مراحلها المختلفة من حيث هي «سلطة خراجية» وظيفتها الرئيسية الاستحواذ على «الخراج» أي على الفائض الاقتصادي المتمثل بجباية الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية.

وقد عرفت الأراضي في البلاد العربية، خلال المرحلة العثمانية، أنواعاً عديدة منها: الأراضي الأميرية أو الميري، الأراضي الوقفية، الأراضي المشاعية، الأراضي المتروكة، أراضي الموات وأراضي الملك⁽¹⁾.

كانت أراضي الميري هي أهم أنواع الأراضي الأخرى باعتبارها «تخص السلطان وإليه مرجعها»⁽²⁾. فالسلطان العثماني اعتُبر خليفة للمسلمين، «بل هو الرأس الأعلى للخلافة الإسلامية. وقد ترتّب على هذا الاعتبار الأخذ بالأعراف الإسلامية المتعلقة بحيازة الأرض واستثمارها. ولما كان السلطان هو المالك الأعلى للأرض فإن حق الانتفاع أو حق التصرف بها كان يعود إليه وحده، مقابل خدمات معينة كان يؤديها المنتفع تجاه الدولة.

ارتكز نظام استثمار في العهد العثماني إلى أسس ثلاثة: الدولة، الوسيط، الفلاح. فالدولة ممثلة بالحاكم أو السلطان كانت تعتمد في تغذية خزينتها على الضرائب المتنوعة المفروضة على القوى المنتجة أي الفلاحين العاملين فعلياً في الأرض. وأما الوسيط فهو الذي يتولى جباية الربيع الضرائبي من الفلاحين ويوزعه إلى قسمين. قسم يحوله إلى بيت المال أو الخزينة، وقسم آخر يحتفظ به لنفسه مقابل خدمات عسكرية وإدارية كان يقوم بها تجاه

(1) للمزيد من التفاصيل حول أنواع الأراضي في العهد العثماني، راجع دراستنا: «مسألة الأرض في المشرق العربي في ظل السلطنة العثمانية»، الاجتهاد، العدد 36، صيف 1997، ص 43.

(2) أدوار عيد: «الحقوق العينية العقارية الأصلية»، (حق الملكية)، الجزء الأول، بيروت،

الدولة المركزية⁽¹⁾.

إلا أن هذه العلاقة الثلاثية الطرف، والتي تمحورت حول مسألة استثمار الأراضي والانتفاع من مواردها، لم تقم على أساس التكافؤ بين هذه الأطراف، وإنما قامت عملياً، على معادلة غير متوازية بين القوى المستغلة (الوسطاء والدولة) والأخرى المستغلة (الفلاحون)⁽²⁾.

كان استثمار الفلاح للأرض يتم بأحد شكلين: إما حق التصرف بالأرض بعد أن يدفع عنها الريع الإقطاعي الذي يتوزع بين المقاطعجي (صاحب المقاطعة) وخزينة الدولة⁽³⁾، وإما بالمشاركة على أساس أنظمة المحاصصة الزراعية⁽⁴⁾ التي كانت سائدة في سائر المقاطعات العربية.

تمحورت العلاقات الإنتاجية في المقاطعات العربية العثمانية حول توزيع «الخراج»، والخراج يعني ما تخرجه الأرض من غلال ومنتجات مختلفة. من هنا أطلقت كلمة الخراج على الأرض وعلى الضريبة المقدرة عليها أيضاً. ولما كان المجتمع الغربي، بسماته العثمانية الأساسية، مجتمعاً زراعياً بالدرجة الأولى، فإن عملية الاستحواذ على الفائض الزراعي أي على جباية الريوع

(1) شارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصيب 1800 - 1914»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة أولى، 1990، ص 426.

(2) سميليانسكايا: «الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر»، تعريب عدنان جاموس، دار الفارابي، بيروت، ودار الجماهير، دمشق، 1972، ص 42.

(3) سميليانسكايا: «الحركات الفلاحية...»، مرجع سابق، ص 42.

(4) من أنظمة المحاصصة التي شاعت في المقاطعات العربية: المربعة، المخامسة، المناصفة، الشراكة الحلبية (نواحي حلب والشراكة الحموية بنواحي حماه). راجع بهذا الصدد: محمد كرد علي، خطط الشام، الجزء الرابع، ص ص 214 - 217، وكذلك: بدر الدين السباعي: «أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية» دار الجماهير، دمشق، 1967، ص ص 231 - 233؛ وعبدالله سعيد: «تطور الملكية العقارية في جبل لبنان في عهد المتصرفية»، دار المدى، بيروت، طبعة أولى، 1986، ص ص 66 - 68. وأيضاً:

Nasil Mounager: «Le Regime Foncier de la terre en Syrie», Librairie General de Droit et de Jurisprudence, paris, 1929, p. 71 et SS.

الخراجية دخلت في صلب التشكلات البنيوية الاجتماعية والسياسية والثقافية لهذا المجتمع. وعلى هذا الأساس جرى التمييز بين نوعين من الأراضي في العهد العثماني:

الأول: أراضي خراجية: وهي التي تُفرض عليها ضريبة الخراج، والتي تتراوح بين 25 إلى 40٪ وتصل أحياناً إلى 50٪ من محصول الأرض. وكان الخراج على أنواع، فمنه ما كان يُجبي «على أساس الغلة الفعلية (الخراج المقسّم)، وتارة أخرى بنسبة ثابتة إلى مساحة معينة من الأرض (الخراج الموطّف)، وكان على غير المسلم أن يدفع الجزية علاوة إضافية وتسمى (الخراج الرأسي)⁽¹⁾.

الثاني: أراضي عشرية: وتسمى أيضاً أراضي «سليخ»، وهي عادة، قليلة الغلال، وأقرب إلى الأرض البوار منها إلى الأرض المزروعة الخصبة، لذلك فُرضت عليها ضريبة العشر أي ما نسبته 10٪ من المحصول. وقد شهد هذا النوع من الأراضي توسعاً مستمراً، وظل يشكل محور الصراع الاجتماعي بين فلاحي أراضي الخراج والسلطة الحاكمة؛ بحيث كانت المطالبة الدائمة لفلاحي الخراج بتحويل أراضيهم إلى عشرية⁽²⁾.

اعتمدت السلطات العثمانية في تحصيل ضريبة العشر، التي كانت تصل في أغلب الأحيان إلى أكثر من 12,5٪⁽³⁾، نظام التلزييم حيث كان الملتزم، وهو أحد الوجهاء النافذين في الأرياف أو في المدن، يقوم بشراء الالتزام مسبقاً من إدارة الناحية أو المنطقة. وعند الاستيفاء كان يجبي ضرائب إضافية

(1) لوتسكي: «تاريخ الأقطار العربية الحديث»، مرجع سابق، ص 9.

(2) تُقدّم ثورة ابن الأشعث في العهد الأموي، مثلاً بارزاً على حركة التمرد الفلاحي في الأراضي الخراجية ضد السلطة الأموية، والتي أفضت إلى إحراق سجلات الأراضي لطمس هويتها الخراجية وتحويلها إلى عشرية. راجع في هذا المجال: عبد العزيز الدوري: «مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي»، دار الطليعة، بيروت، طبعة خامسة، 1987، ص ص 33 و 51.

(3) عبدالله حنا: «القضية الزراعية...»، القسم الأول، ص 111 - 112.

يفرضها على الفلاحين الخاضعين لنطاق التزامه⁽¹⁾. وقد عانى الفلاحون كثيراً من أعباء هذه الضريبة نظراً لكثرة العناصر التي اعتمدت على سحب الفائض من الإنتاج الريفي. فإلى جانب الملتزمين كان هناك شيخ القرية ومن ثم المختار، والناطور، وقائد الضبطية وغيرهم⁽²⁾.

كان نظام الالتزام يؤدي، في الواقع، منفعة مزدوجة للدولة وللملتزم في آن واحد، فهو يوفر لخزينة الدولة مورداً ثابتاً ودونما انتظار من جهة، ويمنح الملتزم سلطة كاملة على الفلاحين في دائرة التزامه من جهة أخرى. فالملتزم لم يكن يشتري ضرائب الناحية أو المنطقة بهدف الربح وحسب، وإنما أيضاً كان يشتري السلطة بوجهيها الاقتصادي والاجتماعي من قبل ممثلي الحكومة في مراكز الولايات والألوية التابعة لها.

فالسطة الاقتصادية ناتجة عن تراكم الفائض لدى الملتزم، وهذا الفائض هو عبارة عن الفرق الحاصل بين ما يدفعه مسبقاً من ضريبة «الميري» وبين ما يجمعه من الفلاحين، والذي يصل أحياناً إلى أضعاف ضريبة الالتزام. أما السلطة الاجتماعية فتتمثل في كون الملتزم كان يحكم أرضه وسكانها معاً. فكان من حقوقه المشروعة تسليح الفلاحين المقيمين في أرضه⁽³⁾، وإلزامهم بطحن غلالهم في مطاحنه، وعصر زيتونهم في معاصرهم، وربطهم به بشتى علاقات التبعية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

دخل نظام الالتزام في أساس علاقات السلطة في ولايات مصر وبلاد الشام والعراق. وهي في الواقع سلطة خراجية من حيث أداؤها الوظيفي المتمثل بسحب الربيع الخراجي الفلاحي على شكل ضرائب. أما جهاز هذه السلطة فقد ارتكز إلى جماعة من المتنفيين في الأرياف والمدن كانوا من الأمراء ومشايخ القرى والنواحي وشيوخ العشائر وأرباب المساجد

(1) Andre Latron: «La Vie Rurale en Syrie et au Liban», Beyrouth, 1936, p. 138-139.

(2) عبدالله سعيد: «تطور الملكية العقارية...»، مرجع سابق، ص 189.

(3) محمود عودة: «الفلاحون والدولة»، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 127.

والأشراف⁽¹⁾. ففي البقاع أعطي الالتزام لشيوخ القبائل، وفي المناطق الشمالية من فلسطين تولاه شيوخ محليون. وأحياناً كان الأمير الحاكم أو المقاطعجي الكبير في جبل لبنان يتجاوز نطاق الالتزام المحدد له فيقوم بتوسيع رقعة التزامه ليشمل مقاطعات أخرى في فلسطين وحوران واللاذقية وكردستان كما حصل مع الأمير فخرالدين الثاني. وفي الأرياف السورية الداخلية كان الالتزام بعهدة الأعيان المحليين⁽²⁾.

في مصر، تشكلت السلطة الخراجية من «القائمقام» وهو رئيس الإقليم أو الناحية، يعاونه مباشرة شيخ القرية أو «شيخ المشايخ». وكان أيضاً «الصرف» الذي يعمل في خدمة الملتزم، وهو الذي يزور القرية في مواسم الحصاد حيث يقوم بتخمين المحصول الذي يكون على أساسه حجم الضريبة. وكان إداري من القرية (المختار فيما بعد) يعاون الصرف في عمله. وكان كل من هؤلاء يحتفظ بجزء خاص من الفائض يجمعه لنفسه⁽³⁾. كما دخل في عداد هذا الجهاز للسلطة المحلية في القرية «وكيل» يدير الأراضي الخاصة بالملتزم (الوسية). وهناك «الخوبي» الذي يمسح الأراضي ويدير الأشغال العادية، بالإضافة إلى «الشرطي» الذي كان مكلفاً خصوصاً بجلد الفلاحين، يعاونه خفراء حراسة يشكلون الضابطة الأمنية المحلية⁽⁴⁾.

وفي الريف الزراعي السوري تعدد جهاز السلطة الخراجية ليشمل، بالإضافة إلى ملتزم العشر، الكيال الذي يكيل الغلة، والمختار، والناطور العمومي، والحواط والشاوي (ناطور الماء) وغيره⁽⁵⁾.

(1) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: «الريف المصري في القرن الثامن عشر»، القاهرة، 1974، ص ص 78 - 82، وأيضاً: رؤوف عباس: «النظام الاجتماعي في مصر في ظل

الملكيات الزراعية الكبيرة»، دار الفكر الحديث، القاهرة، 1973، ص 8 - 9.

(2) شارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي للهلل الخصب...»، مرجع سابق، ص 427.

(3) محمود عدوة: «الفلاحون والدولة»، مرجع سابق، ص 130.

(4) لوتسكي، «تاريخ الأقطار العربية الحديث»، مرجع سابق، ص 14.

(5) عبدالله حنا: «القضية الزراعية والحركات الفلاحية...»، القسم الأول، ص 112 - 113.

وفي العراق سيطر الطابع العشائري على جهاز السلطة الخراجية. فقامت اتحادات قبلية سيطرت على القسم الأكبر من الأراضي الزراعية. وأشهر هذه القبائل: الشمر، بنولام، البومحمد، المنتفق وغيرها. وكانت المساحة التي تدعي القبيلة سيادتها عليها تسمى «الديرة». وكثيراً ما كانت القبائل تدعي لنفسها حق «اللزمة» أي الحيازة للأراضي التي تحصل عليها، عادة، عن طريق الغزو. وكانت أراضي «الديرة» توزع سنوياً بين فروع القبيلة؛ بحيث ينال فرع ما يسمى «بالقطعة». وكان يتولى «السركال»، وهو أحد مساعدي الشيخ، تدبير «القطعة» فيقوم بتقسيمها على أساس «الفدان» بين الجماعات والأفراد في فرعه. ويحتفظ «السركال» بحق الإدارة مثل تحديد تواريخ البذر، والحصاد، والإشراف على أعمال الري، وإقراض البذور والمال⁽¹⁾. وهو بذلك كان يلعب دور وسيط السلطة بين الفلاحين من جهة، وشيخ القبيلة من جهة أخرى.

وإذا كان نظام الالتزام قد عاد بالنفع المزدوج على طرفي العلاقة أي الدولة من جهة، والملتزمين من جهة أخرى، إلا أن هذا النظام كان، في الواقع يتطور على قاعدة أزمة تمثلت بتنامي سلطة الملتزمين على حساب ضعف الدولة على مستويين: الأول، مستوى التراجع في قدرتها على الضبط المركزي للمناطق والمقاطعات التي شكّل الملتزمون فيها نفوذاً وازناً دفعهم إلى المطالبة بتشكيل سلطات منفصلة ومستقلة عن الدولة، والثاني، مستوى العجز الذي أصاب خزينة الدولة بسبب اختراق الملتزمين أنفسهم للنظام الضريبي القائم، وتحويل القسم الأكبر من الضرائب إلى جيوبهم.

أمام هذا الواقع، حاولت السلطات العثمانية اعتماد سياسة إصلاحية جديدة تستطيع معها استعادة هيبتها كسلطة مركزية من ناحية، وتلافي العجز في إيراداتها المالية من ناحية أخرى.

تمحورت الحركة الإصلاحية العثمانية حول هدف أساسي تمثل

(1) شارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصيب...»، ص 433 - 434.

باستيعاب النتائج التي أفرزها نظام الالتزام نفسه لجهة تنامي السلطات الطرفية على حساب سلطة الدولة المركزية. من هنا، تقدمت عملية إلغاء الوسائط السلطوية التي قام بها الملتزمون سائر قضايا الإصلاح الأخرى. ففي عام 1858 صدرت المجلة العثمانية أو «قوانين الأراضي»⁽¹⁾ التي هدفت، مبدئياً، إلى توسيع قاعدة الملكية الفلاحية الفردية⁽²⁾، وربط الفلاح مباشرة بالدولة دونما الحاجة إلى دور وسيط يقوم به الملتزم.

أنشأت السلطات العثمانية دوائر خاصة لتسجيل الأراضي (الدفتر الخاقاني)⁽³⁾، ودعت أصحاب الملكيات إلى تسجيل ملكياتهم التي يشغلونها على سبيل الحيازة أو حق التصرف في هذه الدوائر، الأمر الذي يسهل ضبط إيرادات الأراضي بعد أن «يخضع كل قطعة من الأرض للضرائب ومن ثم يقيم حقوق الملكية الواضحة عليها بتسجيلها باسم حائز قانوني كمالك ميري»⁽⁴⁾. فالقانون العثماني أو ما عرف «بالمجلة العثمانية»، منح مالك التصرف بالأرض حقوقاً ثابتة منها تمتعه باستثمارها الكامل وله حق توريثها، وبيعها، ورهنها، ووقفها.

ولما كان القانون ينشد الملكية الفلاحية الفردية، ويسعى إلى تثبيت الفلاحين دافعي الضرائب الفعليين في أراضيهم، فإن ترجمته العملية اصطدمت بجملة من العقبات التي أدت إلى نتائج عكسية. فالسجلات كانت سيئة، والإدارة كانت تعاني من نقص في الموظفين، وعدم الخبرة، والفساد. كما أن الفلاحين، من جهتهم، نظروا إلى القانون نظرة سلبية، واعتقدوا أنه يأتي من ضمن الإجراءات الهادفة لضبط إحصاء السكان وزيادة الضرائب وتنظيم قواعد

(1) للمزيد من التفاصيل حول قوانين الأراضي العثمانية التي صدرت عام 1858 راجع: الدستور، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، المطبعة الأدبية، بيروت، 1884، ص ص 14 - 62.

(2) المرجع نفسه، ص ص 3 و 16 - 17.

(3) أنظر وثيقة ملكية عقارية بموجب «سند خاقاني» تعود إلى العام 1302هـ. في: محمد مراد:

«النخب والسلطة...»، مرجع سابق، ص 233.

(4) شارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي...»، مرجع سابق، ص 429.

الخدمة العسكرية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى شكّلت الرسوم الباهظة التي وضعت على التسجيل، والتي كانت تعادل 5٪ من قيمة الأرض، عاملاً إضافياً دفع بالفلاحين إلى التهرب من تسجيل أراضيهم بأسمائهم، ممّا أتاح للمتنفذين وشيوخ الريف وجامعي الضرائب وتجار ومرابي المدن⁽¹⁾ الفرصة السانحة للتملك. كما أن تمنع الفلاحين عن التسجيل وإنكارهم حق ملكية أراضيهم أدى إلى انتقال قسم كبير من هذه الأراضي إلى ملكية الدولة. وتحت وطأة العجز المالي الذي كانت تعاني منه خزينة الدولة، لجأت هذه الأخيرة إلى عرض هذه الأراضي بالمزاد العلني، فاستغلت، عندها مجموعة من تجار ومرابي المدن تلك الظروف وقامت باستملاك أجزاء كبيرة من الأراضي المعروضة للبيع بأثمان بخسة⁽²⁾.

أحدثت القوانين العثمانية تقسيماً اجتماعياً على أساس التملك العقاري بين فئتين: «أقلية تملك ولا تعمل وأغلبية تعمل ولا تملك»⁽³⁾.

تمثلت الأقلية بأصحاب المكانة الاجتماعية من جماعات الأعيان والمتنفذين الذين تمكنوا من اختراق القوانين العثمانية (قوانين الأراضي) من خلال المنصب الإداري والوظيفة الجديدة؛ ذلك أن ممارسة هذه الوظيفة شكلت عملياً مرتكزات الواجهة الاجتماعية - السياسية التي أخذت تستمد قوتها عن طريق استغلال الموظف لمنصبه والعمل على توسيع ملكياته العقارية من جهة، وعن طريق ممارسة سياسة الحماية لفلاحي الريف، وتحولهم إلى تابعين له من جهة أخرى.

(1) أسعد الأتات: «ملكية الأراضي في فلسطين قبل الانتداب البريطاني»، صادر الاقتصادي، العدد 26، آذار، 1981، ص ص 36 - 45.

(2) صابر موسى: «نظام ملكية الأراضي في فلسطين في أواخر العهد العثماني»، شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 59، تشرين الأول، 1979، ص 88.

(3) جمال حمدان: «شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان»، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1970، ص 133.

لذلك كان أبناء العائلات الكبرى في المدن والأرياف يحرسون، وخاصة بعد صدور قوانين الولايات عام 1864، على تقليد أبنائهم الوظائف الإدارية في مختلف دوائر الحكومة وأجهزتها، ووصل الأمر عند الكثيرين منهم أن سلك طريق الرشوة لبلوغ هذا الهدف⁽¹⁾.

هكذا تمكن أعيان العائلات ومشايخ القرى ووجهاء الريف وتجار ومرابي المدن من تسجيل مساحات كبيرة جداً من الأراضي بأسمائهم مستخدمين في سبيل ذلك أساليب متعددة من التعسف والبلص واستغلال النفوذ والوظيفة الإدارية، ففي سوريا جاءت عمليات تسجيل الأراضي في «سجل الطابو»⁽²⁾ لتظهر التمرکز الواضح للملكيات العقارية الكبيرة لصالح جماعات المكانة الاجتماعية. ففي وسط وشمال سورية الداخلية توزعت الملكيات، في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، على الشكل التالي⁽³⁾:

نوع الملكية				عدد القرى المملوكة بكاملها			
				حصص	حماء	السلمية	حلب
أملاك الإقطاعيين				117	100	75	200
أملاك الدولة				121	106	40	575
أملاك مشتركة بين الدولة والفلاحين				28	20	-	-
ملكية فلاحية				-	-	18	-

يتبين من الجدول أن الدولة ملكت القسم الأكبر من الأراضي في مناطق حلب وحمص وحماء. كذلك تمكن أعيان الريف من زعماء العائلات الإقطاعية من امتلاك قرى مناطق: حلب (200 قرية)، حمص (117 قرية)، حماه (106 قرى) والسلمية (40 قرية). ويذكر محمد كرد علي أنه «في أطراف

(1) يوسف الحكيم: «سورية والعهد العثماني»، بيروت، المطبعة الكاثوليكية 1966، ص 90 - 91.

(2) صدر قانون تسجيل الأراضي أي «سجل الطابو» عام 1861.

(3) عبدالله حنا: «القضية الزراعية والحركات الفلاحية...»، القسم الأول، ص 103.

حماء مثلاً 124 قرية منها ثمانون بالمئة لأرباب الوجاهة من عيال لا تتجاوز عدد الأصابع والباقي هو عشرون في المائة يتصرف به الفلاحون ورجال الطبقة المتوسطة من الشعب. وفي أطراف حمص 176 قرية منها ثمانون في المئة للوجهاء دون غيرهم وعشرون في المائة مشاع بين هؤلاء الوجهاء والفلاحين، إلا بضع قرى لم تمتد إليها أيدي المستغلين. وهكذا قل عن كثير من مناطق الشام كقرى معرة النعمان وغيرها في حلب⁽¹⁾. أما أبرز الأسر المالكة للأرض في دمشق فكانت: العظم، العابد، اليوسف، مردم، العجلاني والبكري وغيرها. وفي حلب برزت عائلات: الجابري، وهنانو، والقدسي، الرفاعي، والكخيا، وإبراهيم باشا، والكيالي. وفي حمص كان أبرز ملاكي سندات الطابو والحيازات الواسعة من عائلتي الأتاسي والدروبي⁽²⁾، أما في حماه فقد ظهر «آل الكيلاني، وآل البرازي، وآل العظم الذين اشتروا أو استولوا من قبائل البدو الرّحل ببساطة على مساحات كبيرة من الأرض والقرى، والذين كانوا في بعض الأحيان يجلبون فقراء الفلاحين العلويين من التلال لزراعتها»⁽³⁾.

وفي بيروت كادت أبرز العائلات المالكة للأراضي أن تنحصر في الأوساط المسيحية التي كانت تعمل في التجارة وإقراض الأموال إلى الفلاحين. ومن هذه العائلات: آل سرسق، بسترس، طراد، فريج، تويني، المدور، أبيلا وغيرها⁽⁴⁾.

وفي العراق أفضت عمليات المساحة والتسجيل العقاري إلى تركيز نسبة كبيرة من الأرض في أيدي أصحاب النفوذ المحلي من شيوخ القبائل ومساعدتهم من «السراكلة». فقد سجّل ناصر السعدون - شيخ قبائل المنتفق -

(1) محمد كرد علي: «خطط الشام»، الجزء الرابع، دمشق، 1926، ص 204.

(2) شارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصيب...»، مرجع سابق، ص 67 - 72.

(3) روجر أوين: «الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، 1800 - 1914»، ترجمة سامي الرزّاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، طبعة أولى، 1990، ص 355.

(4) شارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي...»، المرجع نفسه، ص 67.

القسم الأكبر من إقطاعات القبائل باسمه وبأسماء أقاربه وأعوانه⁽¹⁾. وكانت عائلة السعدون قد أفادت من تولي ناصر السعدون نفسه حاكماً جديداً على البصرة، فتمكنت بمساعدته من شراء المزيد من سندات الملكية التي كانت السلطات العثمانية قد عرضت بيعها بالمزاد، وهي أراض واسعة تعود بمعظمها للسلطان عبد الحميد الثاني، وتعرف باسم «الأراضي السنية» أو «الأراضي المدورة»⁽²⁾.

وفي منطقة الموصل ظهرت النتائج نفسها التي ظهرت في منطقة البصرة، حيث انتقلت مساحات واسعة من الأراضي الخصبة إلى أيدي أعضاء مجالس المدينة⁽³⁾.

وفي لواء العمارة، يظهر حنا بطاطو، أنه في العام 1906 كانت أراضي هذا اللواء تتركز في أيدي 19 حائزاً فقط منهم 17 شيخاً وحائز واحد من أبناء المدن وآخر من «الملا» أي مختص بالشؤون الدينية⁽⁴⁾، وكان خمسة من هؤلاء المشايخ يقدمون بمفردهم 64٪ من مجموع قيمة الإيجار السنوي الذي تتقاضاه السلطات العثمانية عن أراضي اللواء⁽⁵⁾. وفي منطقة أربيل العراقية التي تضم 65 قرية كانت كلها مملوكة لواحد أو لإثنين من الأعيان⁽⁶⁾.

ومن عائلات بغداد المالكة للأراضي كانت عائلات: الكيلاني، الجميل، السويدي، الحيدري، السنوي، الطبقجلي، الشاوي، الشواف، الداود، الزهاوي، الربيعي، بابان، الجادرجي، سليمان بك، الخضري، الباجه جي،

(1) شارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب»، مرجع سابق، ص 434.

(2) المرجع نفسه، ص 434.

(3) روجر أوين: «الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي...»، مرجع سابق، ص 262.

(4) حنا بطاطو: «العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام

الجمهورية»، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، طبعة أولى، 1990، ص 149.

(5) المرجع نفسه، ص ص 150 و152.

(6) المرجع نفسه، ص 66.

الدفترى، الأورفلى، كبة، عطار، الخاصكى، جلال، الشرفجى، الخالصى، الصدر وغيرها⁽¹⁾.

في فلسطين، كانت السيطرة على حوالي 500 ألف دونم في منطقة مرج ابن عامر، موزعة تقريباً بين آل سرسق من تجار ومرابي بيروت، وبين السلطان العثماني نفسه. وكان آل سرسق قد سيطروا، في البداية، على قرية «سولام» من قرى المرج، ثم حاولوا بعد ذلك توفير قوة العمل في داخل القرية نفسها باجذاب المهاجرين إليها من التلال المجاورة في إطار عقود المحاصصة القائمة على المخامسة. وحوالي العام 1900 مُنح الوكيل المحلي لآل سرسق عدة مئات من الأكرات⁽²⁾ لأسرة قوية من عربية⁽³⁾ ما لبثت أن لعبت دور السلطة النافذة إذ تمكنت من الاستيلاء على الفائض الريفي وتوظيفه في السيطرة على أراضي الفلاحين عن طريق الشراء. وهذا ما مهّد لقيام الملكيات الواسعة التي غدت سمة بارزة من سمات الريف الفلسطيني. ففي أواخر القرن التاسع عشر لم تسجل الملكيات الصغيرة والوسطى أكثر من 20٪ من مجموع الأراضي الزراعية الفلسطينية؛ في حين تركزت الملكيات الكبيرة الباقية في أيدي عائلات قليلة بلغ عددها حوالي 144 عائلة امتلكت 4,143,000 دونماً أي ما يقدر بأكثر من 50٪ من الأراضي الزراعية⁽⁴⁾. أما أبرز هذه العائلات فكانت⁽⁵⁾:

- عائلة عبد الهادي في نابلس (60 ألف دونم).

- عائلة الجيوسي في طولكرم (24 قرية).

(1) حنا بطاطو، المرجع السابق، ص 66.

(2) الأكرة هي وحدة مساحة تعادل 4 دونمات أي 4000 متر مربع تقريباً.

(3) روجر أوين: «الشرق الأوسط...»، مرجع سابق، ص 370.

(4) عماد الجوهري: «الإقطاع في فلسطين منذ عهد التنظيمات»، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، عدد 36، كانون الثاني - آذار، 1980، ص 112.

(5) عماد الجوهري، المرجع نفسه، ص 112 - 113.

- عائلة الحسيني في القدس (50 ألف دونم).
 - عائلة الشوّا في غزة (100 ألف دونم).
 - عائلة التاجي الفاروقي في الرملة (50 ألف دونم).
 - عائلة أبو خضرا في يافا وغزة (30 ألف دونم).
- كما تشير إحصاءات 1907 أن نحواً من 20٪ فقط من أراضي الجليل كانت بيد الفلاحين، وفي منطقة نابلس وصلت إلى 50٪، بينما لم تتجاوز في شرق الأردن 15٪. أما النسبة الباقية من الأراضي فكانت بمعظمها في حوزة العائلات الكبيرة النافذة⁽¹⁾.
- وفي مصر، التي خرجت عن دائرة السلطنة العثمانية مع قيام دولة محمد علي وخلفائه من بعده، شهدت هي الأخرى تطورات حادة على صعيد الملكية الزراعية التي تركزت في أيدي متنفذي الأرياف وأعيان المدن. ففي أواخر القرن التاسع عشر، تشير الإحصاءات إلى توزيع الملكية الزراعية في مصر على الشكل التالي⁽²⁾:
- 8226 مالكاً يسيطرون على 43,8٪ من مجموع الأراضي الزراعية، ويمثلون 0,9٪ فقط من ملاك الأرض. مثل هؤلاء طبقة كبار المالكين إذ تجاوزت ملكية الواحد منهم الـ 50 فداناً وبمعدل وسطي للملكية بلغ 187 فداناً للمالك الواحد منهم.
 - 671362 مالكاً يملكون 21,8٪ من الأراضي، ويمثلون 83,3٪ من مجموع الملاك. شكّل هؤلاء طبقة صغار المالكين حيث تقل ملكية الواحد منهم عن خمسة أفدنة وبمتوسط لا يزيد عن 1,5 فدان للمالك الواحد.

(1) شارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي...»، مرجع سابق، ص 433.

(2) باندلي جلافينس وكاتي جلافينس: «سوسيولوجيا العلاقات الزراعية في الشرق الأوسط»، ترجمة سامي الرزّاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، طبعة أولى، 1986، ص 8.

وفي عام 1913 شكَّلت الملكيات الكبيرة في مصر 44,2٪؛ في حين لم تشكل الملكيات المتوسطة سوى 29,8٪، والملكيات الصغيرة سوى 26٪ من مجمل الأراضي الزراعية⁽¹⁾.

هكذا إذن، نشأت في سائر البلدان العربية، في نهايات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، طبقة محلية من كبار ملاكي الأراضي شكلوا، في الواقع، النخبة الاجتماعية - السياسية التي تبوأ مراكز السلطة في غير بلد عربي، طيلة الفترة التي خضعت فيها البلاد العربية للسيطرة الأجنبية، وهي الفترة التي امتدت أيضاً لسنوات عديدة من قيام الحكومات، الاستقلالية في هذه البلدان نفسها.

استنتاج:

إن حقبة تاريخية طويلة بحجم الحقبة التي استغرقها الحكم العثماني في البلاد العربية، والتي تواصلت على مدى ثلاثة إلى أربعة قرون من الزمن، كانت كافية لترك بصماتها العميقة على التشكل التاريخي للمجتمع العربي الحديث المعاصر بكل مقوماته البنائية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية وغيرها.

شكَّلت الأرض، في ظل نظام الإنتاج العثماني، المحور الرئيسي الذي تمحورت حوله الصراعات الاجتماعية بين قوى مقاطعجية وعسكرية ودينية كانت تسعى للاستئثار بالفائض الاقتصادي من خلال تكليفها بجمع الضرائب من جهة، وبين هذه القوى والقوى الفلاحية المنتجة التي عانت كثيراً من كل أنواع القهر والتسلط من جهة أخرى.

إن التطورات التي عرفتتها أنظمة الأراضي وطرق استثمارها في العهد العثماني، كانت تعمل دائماً على تعزيز النفوذ الاقتصادي - الاجتماعي،

(1) أنظر الجدول التفصيلي لتوزيع هذه الملكيات في دراستنا: «النخب والسلطة في المشرق العربي المعاصر»، مرجع سابق، ص 234.

وبالتالي السياسي لعائلات أعيانية نافذة أفادت من تركيبة الدولة العثمانية نفسها بوصفها تركيبة إقطاعية، عسكرية ودينية. هذه التركيبة أفضت إلى تكريس علاقات بطريركية سواء على مستوى العلاقات العائلية من جهة، أم على مستوى علاقات السلطة التي أفرزها النظام التيماري مروراً بنظام الالتزام وصولاً إلى نظام الجباية المباشرة عبر الوظيفة الإدارية من جهة أخرى.

ومع ظهور قوانين الأراضي العثمانية عام 1858 تمكنت القوى المقاطعية نفسها، والتي شغلت في السابق، وظيفة التيماري، والزعيم والملتزم، تمكنت من السيطرة على القسم الأكبر من الملكيات العقارية ساعية إلى توظيف هذه الملكيات في بناء قوتها الاقتصادية، التي تتوقف عليها عملية إعادة إنتاج سلطتها الاجتماعية والسياسية باستمرار.

لقد أفضت التطورات المتعلقة بشأن الملكية العقارية والسلطة، إلى ظهور عدد من عائلات المكانة والنفوذ في غير منطقة من المناطق العربية الخاضعة للسلطنة العثمانية. وقد جمعت هذه العائلات، إضافة إلى ملكياتها العقارية الواسعة، مكانتها الاجتماعية والعسكرية والدينية، واستطاعت من خلالها أن تحتل مواقع متقدمة في هرمية السلطة الاجتماعية - السياسية ليس في مرحلة الحكم العثماني وحسب، وإنما أيضاً خلال المراحل اللاحقة التي أعقبت خروج العثمانيين من الديار العربية إثر هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى.

إن البنية الإدارية والعسكرية والدينية والسياسية التي عرفها المجتمع العربي خلال المرحلة العثمانية، ما زالت تمتد، بسماتها الأساسية وبمفاعيلها وتأثيراتها، إلى يومنا الحاضر. وما تشهده الأقطار العربية اليوم من انقسامية قطرية وسياسية ودينية وعائلية وحزبية، ليست، في الواقع، سوى إنعكاس للإنقسامية المقاطعية التي تكرّست في العهد العثماني، والتي كانت تجد تعبيراتها دوماً في الصراعات المفتوحة بين القوى المقاطعية من أجل الاستئثار بالاستحواذ على الفائض الاقتصادي، والتحكم بتدويره وإعادة توزيعه.

إن الحالة العثمانية التي عرفها المجتمع العربي على مدى ثلاثماية إلى أربعماية سنة، ما زالت حاضرةً اليوم على مستوى البنى المجتمعية لكل قطر عربي، من البنية السياسية إلى البنية العائلية والطائفية، إلى بنية السلطة بوصفها سلطة خراجية لجهة أدائها ووظيفتها.

جدول رقم (2)

بيان بأهم التسميات العسكرية في العهد العثماني⁽¹⁾

التسمية بالتركية	الرتبة الموازية في الجيوش المعاصرة
أكتجي باشي AKTISHI BASHI	ضابط برتبة نقيب
أومباشي UMBASHI	عسكري برتبة عريف
باشا BASHA	رتبة عسكرية ومدنية كانت تعطى للضباط والحكام والأعيان
باش شاوش BASH SHAOUSH	رقيب أول في الجيش الإنكشاري
باش ملازم BASH MULAZEM	ضابط مبتدئ
باش نوبة BASH NAWBA	رئيس الحرس
بقجي BEKGI	حارس
بُلك BULUK	فرقة من الخيالة بقيادة نقيب
بكلربك BEGLERBEG	بك البكوات وهو لقب محصور بقائد الجيش العثماني
بمباشي BIMBASHI	رئيس الألف، رئيس فوج، رائد
توفنجي باشي TUFFENGI BASHI	مدير الشرطة
جمبازان JAMBAZAN	فرقة من الخيالة تهتم بتربية الخيول
حوالة GARNISAIRE	جنود لجمع الضرائب في الإمارة اللبنانية
دالي DELI	جندي عثماني

(1) استخرجنا هذه التسميات من كتاب: عادل ومنير إسماعيل: «تاريخ لبنان الحديث»، الوثائق الدبلوماسية، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، الجزء الأول، 1990، ص ص 211 - 236.

قائد جنود الدالية	DALI BASHI دالي باشي
حرّاس الأماكن النائية	DERBENDE دربند
خفير، حارس	DIDEBAN ديدبان
رئيس الحرس	DIDEBAN BASHI ديدبان باشي
قائد الجيش	SERDAR سردار
رئيس الأركان	SERASKAR سرعسكر
رئيس مخازن الأسلحة	SILAHDAR سلحدار
حرّاس الأعيان	SELIKDAR سلقدار
عريف	SHAOUSH شاويش
حرّاس أبواب القصر السلطاني	KAPUGI كابوجي
مركز للشرطة العسكرية	KARAKOL كاراكول
ضابط برتبة عميد	MIRSERDAR ميرسردار
قائد الأسطول العثماني	MIRMIRAN (AMIRAL) ميرميران أو (أميرال)
جنود خيالة غير نظاميين	HAWARIS هواربي
رئيس المشاة	YAYA BASHI يايا باشي
مدير الشرطة في المدن	YAMAK يماق
رئيس فرقة الإنكشارية	YENI SHERI AGASSI يني شري آغاسي
ضابط برتبة نقيب	YUZ BASHI يوز باشي

